خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات الشوف السويجاني، محافظة جبل لبنان

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
In partnership with the Ministry of Social Affairs

UN-HABITAT

Ambasciata d'Italia
Beirut

AGENZIA ITALIANA PER LA COOPERAZIONE ALLO SVILUPPO
Funded by the Italian Agency for Development Cooperation

خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات الشوف السويجاني، محافظة جبل لبنان

المرجع: خارطة طريق نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة لاتحاد بلديات الشوف السويجاني، محافظة جبل لبنان، بيروت: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - لبنان - ٢٠٢٣.

حقوق النشر © ٢٠٢٣ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه أو نقله بأي شكل من الأشكال - إلكترونياً، ميكانيكياً، بالتصوير، التسجيل أو بأي وسيلة أخرى - دون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

صورة الغلاف © نبيل سري الدين (٢٠٢٣)

UN-HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هي الجهة المتخصّصة ضمن منظمات الأمم المتحدة في موضوع التمدد العمراني، وهي مكلّفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعزيز المدن والمراكز الحضرية المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى لائق للجميع. يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساعدة صانعي السياسات والمجتمعات المحلية على التعامل مع قضايا التمدد العمراني والمدن وإيجاد حلول مستدامة وفعّالة على المدى الطويل.

للمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مبنى الأمم المتحدة، الطابق الخامس، رياض الصلح، بيروت، لبنان
الهاتف: ٩٧٨٣٩٨ ١ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: unhabitat-lebanon@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/Lebanon

AGENZIA ITALIANA PER LA COOPERAZIONE ALLO SVILUPPO

تمّ إعداد هذا التقرير بدعم من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

التنويه والشكر

يتقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشكر من جميع الأفراد الذين شاركوا وساهموا في إعداد وتطوير هذا الكتيب الذي يحدد التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية لاتحاد بلديات الشوف السويجاني.

ويتوجه البرنامج بشكلٍ خاص بالشكر إلى رئيس اتحاد بلديات الشوف السويجاني وأعضاء وممثلي الاتحاد ومنسق مركز التنمية الاجتماعية في عاليه الذين ساهموا في تسهيل جمع البيانات وشاركوا في الجلسات التشاورية وتحليل النتائج، كما ينوّه البرنامج بالدور الرئيسي الذي قام به أعضاء الفريق الميداني في جمع البيانات وإعداد وتنفيذ اللقاءات الحوارية والتشاورية مع الأطراف المعنية.

كما نشكر رؤساء وممثلي البلديات والجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والكشفية والفرقاء وأعضاء المجتمع المحلي على دورهم الفعّال ومشاركتهم القيّمة خلال الاستشارات واللقاءات التي أجريت وأدت إلى إصدار هذا الكتيب.

وأخيراً لا بدّ من تقديم الشكر إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية وفريق عمله على دعمهم ومواكبتهم لعملية تنفيذ المشروع إضافةً إلى مراجعة محتوى الكتيب.

مدير المشروع: ليدي حبشي
المؤلفون: الياس أبي نجم، رشا شوي، عزيزة ياسين، نسرين عبد الصمد
المحررون: طارق عسيران، علياء شعبان، نانور كاراجوزيان
المراجعون: تاينا كريستيانسن، ليدي حبشي
مصمم الجرافيك: راشال أبي راميا
الخرائط والمعلومات الجغرافية: رشا سرحال، شربل أبو شقرا

كلمة وزارة الشؤون الاجتماعية

إنّ تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم على مؤسسات الدولة التعديل في النموذج الاقتصادي السابق وليد فلسفة الاستجابة السريعة والمؤقتة للأزمات، كيف وإذا ارتبط هذا النموذج بنموذج حماية اجتماعية، رعائية، وتنموية، وعليه أصبح لزاماً علينا أن نعمل على تلبية توقعات وحاجات المجتمع التي ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي ضمن امكانات مدروسة ومنظمة.

تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بمسؤوليتها الإنمائية وتلتزم إجراء نشاطها الإنمائي على الصُعد كافة ضمن نطاق مراكزها للخدمات الإنمائية، وهي تعمل بالتنسيق بين المنظمات الدولية والمجتمع المحلي والسلطات المحلية.

من هنا نعمل وشركائنا على التواصل مع الأطراف المعنية ومشاركتها مخططاتنا والتدابير الآيلة، لكي نشترك معهم في عملية قياس وتقييم الأداء لإعداد التقارير بالنتائج، تعبيراً عن التزامنا بمسؤوليتنا الاجتماعية لما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وإننا إذ نضع هذه الدراسة بين أيديكم فهو فقط لتطبيع نتائجها مع المجتمع والاستفادة مما تمكنا من القيام به، والمأمول منه تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمعنيين ضمن القطاع المحدد لاتحادات البلديات، وتأمين فرص العمل وتطوير القدرات، كما تمكين العمل الممأسس إن لناحية وضع الخطط من قبل الاتحادات البلدية بالشراكة مع مراكز الخدمات الإنمائية أو لناحية العمل على استقطاب التمويل الممكن لمثل هذه المخططات دائماً تحت مظلة التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية.

الدكتور هكتور الحجار
معالي وزير الشؤون الاجتماعية

© نبيل سري الدين (٢٠٢٣)

كلمة الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون

الخطوات الأساسية قبل أية مبادرة هي فهم وتحليل الموارد والتحديات، والتخطيط بطريقة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتصميم استراتيجيات القطاعات على المستوى المحلي بمشاركة الأطراف المحلية والوطنية، وتحديد أولويات التدخل.

بينما يتم إعداد الكتيّب، يواجه لبنان واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: الاستجابة لاحتياجات الأفراد هي ضرورة قصوى، ومع ذلك، فإنّ إدخال الإصلاحات استناداً إلى استراتيجيات مشتركة ومتفق عليها أمر أساسي لضمان الاستدامة وتجنب التكيّف المستمر مع حالات الطوارئ.

في هذا السياق، يجدر التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي عند تحضير خارطة الطريق لاتحادات البلديات العشر. اعتُمدت الطريقة المتبعة على تعزيز الحوار بين اتحادات البلديات والبلديات ومراكز التنمية الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات اللبنانية غير الحكومية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص.

تُعدّ خارطة الطريق الخطوة الأولى نحو المبادرات التي يتعيّن تنفيذها في المدى القصير وتلك المتعلقة باستراتيجيات طويلة المدى، مع تعزيز وتوجيه وإصلاح الأنظمة الوطنية القائمة.

تقدّر الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تيسير هذه العملية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتشير إلى التعاون الطويل الأمد بين إيطاليا والوزارة بهدف دعم التنمية المحلية ونظام الرعاية لتوفير الخدمات الاجتماعية.

تتطلع إيطاليا إلى استمرار هذه المبادرة من خلال الإجراءات العملية نحو التنمية الاقتصادية المحلية.

السيدة أليساندرا بييرماتي
مديرة المكتب في بيروت

كلمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان

يسرّ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون بتقديم سلسلة من الكتيبات التي تهدف إلى وضع التوجهات الاستراتيجية نحو تنمية اجتماعية واقتصادية مستقبلية لـ ١٠ اتحادات بلديات لبنانية. تمّ تحديد التوجهات من قبل الاتحادات والجهات المعنيّة المحليّة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص وممثلي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد تمّ ذلك من خلال نهج تشاركي من الأسفل إلى الأعلى «bottom-up»، مع الإشارة إلى أنّ التخطيط العملي في المستقبل يمكن أن يساهم في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي.

خلال فترة إعداد هذا الكتيب، كان لبنان وما يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعميقة؛ حيث تتحمل الاتحادات والبلديات بشكلٍ كبيرٍ تأثيرات هذه التحديات وتكون في الطليعة في الاستجابة المحلية للتحديات. تحتوي هذه الكتيبات على بيانات ومعلومات تمّ جمعها من مصادر متعددّة وتم تحديدها وترتيبها من قبل الاتحادات، لتشير إلى الحاجات الأساسية والأولويات المحلية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتساعد هذه الكتيبات في تطوير خطط عمل اجتماعية واقتصادية شاملة تستهدف احتياجات المجتمعات في مجالات الصحّة والتعليم والزراعة والبنية التحتية والسياحة، وغيرها. ويقدّم الكتيّب نتائج وتحليلات أجرتها الفرق المحلية العاملة على مستوى كل اتحاد بلديات بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

تحدد هذه الكتيبات نقاط القوة والضعف والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لكل اتحاد بلديات، وتقدم قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتوجيه استثمارات الموارد الأخرى من قبل الاتحادات والبلديات وأصحاب المصلحة الخارجيين. تخلص الكتيبات بمجموعة من التوصيات لكل اتحاد بلديات كما تقدم رؤية حول القطاعات المحددة التي يجب التركيز عليها استناداً إلى الوقائع القائمة وتوافر الموارد الطبيعية وقابلية التنفيذ.

سيساعد تنفيذ هذه التوصيات على تحسين وتوفير الخدمات الأساسية والاجتماعية، وزيادة فرص العيش، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ورفاهية المجتمع.

يأمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن تكون هذه الكتيبات مصدراً قيماً لاتحادات البلديات أثناء تطوير وتنفيذ خطط العمل الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لتحسين حياة مجتمعاتهم.

تاينا كريستيانسن
مديرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

محتويات التقرير

ملخص عن المشروع ١٠
نظرة عامة على المشروع ١١
هدف المشروع ١١
النتائج المتوقعة ١١
المدة الزمنية ١١
التغطية الجغرافية ١١
الجهات المستفيدة ١١
النتائج المحققة ١٢
المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة ١٣
اختيار اتحادات البلديات ١٣
معلومات عامة عن الاتحاد ١٥
واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية ٢٠
المياه ٢٠
الطرقات والمواصلات ٢٠
المباني والمنشآت ٢١
الكهرباء ٢١
الصرف الصحي ٢١
النفايات ٢٢
الاتصالات ٢٢
تحليل واقع الخدمات الأساسية ٢٣
القطاع الصحي ٢٤
القطاع التربوي ٢٤
قطاع المهن والحرف ٢٧
قطاع الزراعة ٢٨
قطاع الصناعة ٢٨
قطاع التجارة ٢٨
قطاع السياحة ٢٨
التحويلات من الخارج ٢٩
التوجهات الاستراتيجية ٣٢
خارطة طريق القطاع الزراعي ٣٦
خارطة طريق القطاع السياحي ٣٨
خلاصة ٤١

© نبيل سري الدين (٢٠٢٣)

قائمة الجداول والأشكال

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع ١٣

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات ١٢
شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع ١٤
شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني ١٥
شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الإرتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني ١٦
شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات الشوف السويجاني ١٧
شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات الشوف السويجاني ١٨
شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات الشوف السويجاني ١٨
شكل ٨: توزع نسب الفئات العمرية للسكان ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني ١٩
شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني ٢٧

ملخص عن المشروع

يندرج إعداد هذه الخطة في سياق مشروع «دعم المجتمعات المحلية لتحسين التّخطيط المحلي من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية» والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتكليف فريق عمل من موظفيها في مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها المتواجدة ضمن النطاق الجغرافي لاتحادات البلديات العشرة التي تمّ اختيارها، كما قام كل من اتحادات البلديات بتسمية شخص/ منسق شارك في كافة مراحل إعداد الخطة المحلية. وقام برنامج UN-Habitat بتسمية فريق عمل لمتابعة الأنشطة مع منسقي المراكز والاتحادات.

قام فريق العمل المسؤول عن كل اتحاد بلديات، وبالتشاور مع رئيس الاتحاد ورؤساء البلديات، بتأليف فريق عمل محلي ميداني مكوّن من ممثلين عن الاتحاد، البلديات، الجمعيات الأهلية، تلامذة الجامعات، القطاع الخاص، مراكز الخدمات الإنمائية، وغيرها.

قام برنامج UN-Habitat بتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لتقديم الدعم الفني وتدريب الفرق المحلية على تقنيات وأدوات جمع المعلومات وتحليلها للتمكن من اشراك كافة شرائح المجتمع وصولاً إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية للاتحاد. قامت الفرق المحلية الميدانية بجمع وتحليل البيانات خلال العمل الميداني الذي تضمّن لقاءات تشاورية وإجتماعات تقنية مع الفئات المعنية كافةً من فعاليات، خبراء، نشطاء محليين، أفراد من المجتمع المحلي (نساء، كبار سن، شباب، أطفال وغيرها...).

لقد مرّت مراحل جمع وتأكيد المعلومات على المستوى المحلي عبر الخطوات التالية:
١) جمع معلومات عن البلديات التابعة للاتحادات بحسب الإستمارة المُعدّة من قبل المشروع؛ ٢) عقد جلسات تشاورية مع أصحاب المصالح وممثلي المجتمعات المحلية؛ ٣) إجراء مقابلات فردية مع أصحاب القرارات في تلك البلديات.

تلى جمع المعلومات تحليل الواقع المحلي والخدمات والقطاعات للوصول إلى وضع توجهات استراتيجية تساعد في دعم وتحسين الحالة الاقتصادية-الاجتماعية للاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقييم نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص المتاحة ضمن كافة القطاعات، وتمّ العمل على تحديد قطاع أو قطاعين في كل اتحاد، والبناء على المقومات المتوفرة فيها لتحديد توجّهات واضحة للمستقبل.

في اتحاد بلديات الشوف السويجاني، أظهرت الاستشارات أن الخدمات الأساسية والاجتماعية تضعف بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، وأن معظم القطاعات تأثرت بشكل يجعل السلطات المحلية غير قادرة على التشغيل أو الصيانة بفعالية. من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اتحاد بلديات الشوف السويجاني، أوصى أصحاب المصلحة المحليين بالتركيز على قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة. تمّ ترجمة ذلك إلى اتجاهات استراتيجية وخريطة طريق مقترحة لكل من هذين القطاعين بهدف تقديم رؤية لتخطيط العمليات المستقبلية والتدخلات.

نظرة عامة على المشروع

هدف المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين، من خلال تعزيز قدرات التخطيط على مستوى الاتحادات البلديات ومن خلال تعزيز التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

تمّ تكييف نطاق المشروع لتلبية الاحتياجات الناشئة في البلاد ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة منذ عام ٢٠١٩. وبهذا السياق، تغيّر تركيز المشروع من هدفه الأساسي الذي كان يتعلق بتطوير استراتيجيات شاملة لجميع القطاعات المستهدفة في اتحادات البلديات المعنية إلى التركيز بشكل رئيسي على تحديد الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية في بعض القطاعات الحيوية التي يمكن أن تساهم في تنمية الإقتصاد المحلي في المستقبل.

النتائج المتوقعة

- وضع خطط اقتصادية-اجتماعية من قبل الاتحادات ومراكز الخدمات الإنمائية والمعنيين بهذا الشأن[1].
- استقطاب التمويل من جهات متعددة لتنفيذ مشاريع ناتجة عن الخطة الاقتصادية-الاجتماعية.

المدة الزمنية

٢٠١٨-٢٠٢٣
(توقف المشروع خلال جائحة الكورونا والأزمة الاقتصادية).

التغطية الجغرافية

- من أصل ٦٠ اتحاداً على مستوى لبنان، فقط ٣٨ منها استجابوا للدعوة وقاموا بتسمية ممثلين عنهم
- من أصل ٣٨ اتحاداً، تمّ اختيار ١٠ اتحادات بلديات ضمن المحافظات اللبنانية بناءً على معايير واضحة (الاطلاع على الجزء «المنهجية» أدناه).

الجهات المستفيدة

- مختلف الفئات الاجتماعية من رجال، نساء، كبار سن، شباب، أطفال، ذووي الإعاقة.
- اتحاد البلديات.
- مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.
- المجتمع المحلي.

[1] كما هو مفصل في جزء «المنهجية» أدناه، لم يكن الهدف من المشروع إنتاج خطط عمل اقتصادية-اجتماعية بشكل كامل. الكتيبات التي تم تطويرها تهدف إلى وضع أسس لتطوير مستقبلي لمثل هذه الخطط التفصيلية من قبل السلطات المحلية أو الجهات المعنية المهتمة.

النتائج المحققة

- إعداد وإنتاج مواد تدريبية لتنفيذ ورش عمل لفريق عمل المشروع، وإنتاج استمارات ونماذج لجمع المعلومات.

- تشكيل فريق عمل مؤلف من ٧ منسقين من مراكز الخدمات الإنمائية، ١١ ممثلاً من ١٠ اتحادات بلديات، و٨ موظفين من فريق عمل برنامج UN-Habitat لتنفيذ ومتابعة أنشطة المشروع (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ٥ ورش عمل لمنسقي مراكز الخدمات الإنمائية وممثلي اتحادات البلديات، تناولت تعريف المشروع، والأدوار والمسؤوليات المنوطة بفرق العمل، المهارات الحياتية، تدريب المدربين، كيفية إجراء مسح لأصحاب المصلحة بطرق تشاركية، كيفية تشكيل الفرق الميدانية وتوزيع الأدوار على أعضائها، كيفية جمع وتحليل المعلومات، كتابة الرؤية وخطط العمل وكتابة المشاريع.

- تشكيل ١٠ فرق ميدانية للاتحادات العشرة مؤلفة من ١٠-١٢ شخصاً يمثّلون البلديات والجمعيات والمنظمات والتعاونيات والنوادي والمؤسسات التعليمية للمساعدة في جمع المعلومات الخاصة بكل بلدية (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل لتطوير مهارات الفرق الميدانية التي تمّ تشكيلها، بما في ذلك تقنيات التواصل وأساليب تحفيز المجتمع المحلي وإدارة الاجتماعات وتقنيات فن الحوار. وشمل ذلك أيضاً التعلم على استخدام مجموعة واسعة من أدوات البحث والتقنيات من بينها استخدام المراجع، الإستمارة، الملاحظة الميدانية، المقابلات، الجلسات التشاورية، ومجموعات العمل المركّزة.

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل ضمن كل من اتحادات البلديات هدفت إلى تطوير مهارات الفرق الميدانية على قراءة وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها عن الوضع الراهن لكل اتحاد بلديات. وشمل ذلك تحديد الرؤية والاتجاهات الاستراتيجية، وإعداد الأطر المنطقية للاتجاهات والقطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية ليتمّ التركيز عليها.

- تعبئة ١٤٢ استمارة لـ ١٤٢ بلدية تابعة للاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع.

- عقد ١٤٢ اجتماعاً مع ١٤٢ بلدية و٥٢ اجتماعاً مركّزاً و٦١ جلسة تشاورية و٢٠ اجتماعاً مع رؤساء الاتحادات.

- إصدار ١٠ كتيبات تتضمن توجهات عمل اقتصادية اجتماعية لعشر اتحادات بلديات.

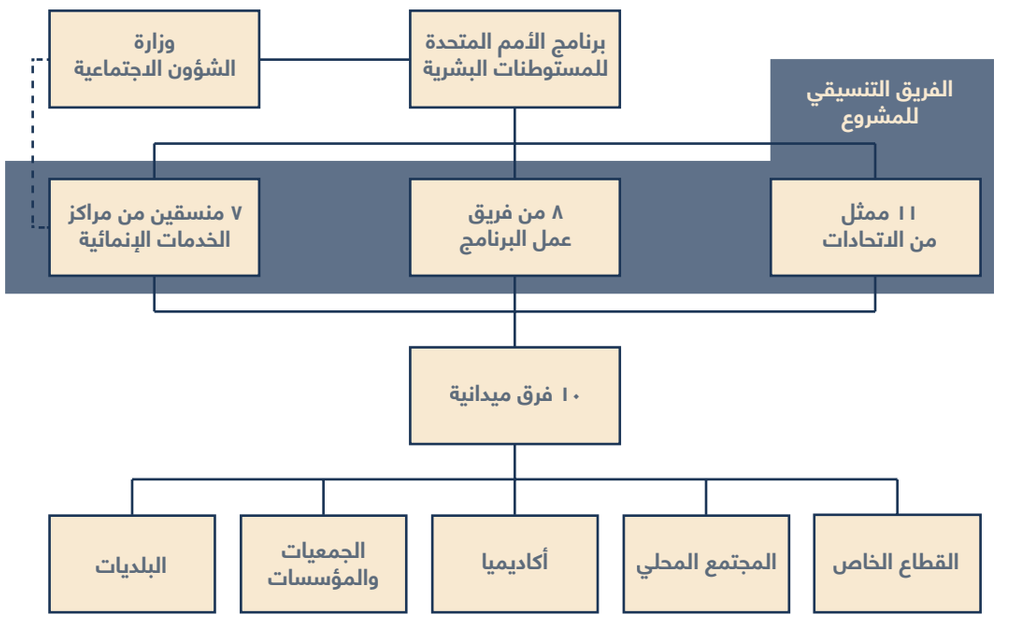

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات

المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة

إنّ دعم وتمكين عدد من اتحادات البلديات من تحديد التوجّهات الاستراتيجية لمجتمعاتها المحلية، ووضعها في إطار خطط اقتصادية-اجتماعية، هو الهدف الأساسي الذي عمل عليه المشروع. وقد تمّ ذلك عبر إجراء تحليلات للواقع المحلي في هذه الاتحادات ودراسة القطاعات والخدمات التي تشكّل المقومات الأساسية فيها. وتقدّم هذه الخطط إطاراً عملياً للسير بخطوات مستقبلية بإتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني، بالإضافة إلى وكالات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد برامجهم وسياساتهم الوطنية والمحلية.

لا تهدف هذه الكتيبات إلى تقديم خطط عمل استراتيجية اقتصادية شاملة بالكامل، ولكنها تقدم عناصر الأساس ونقاط البداية متأملين من صانعي القرار ذوي الصلة في البناء عليها لدعم جهود التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية في المستقبل.

بالتشاور مع الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون ومنسقي وزارة الشؤون الاجتماعية، تمّ الاتفاق على التركيز خلال إعداد الدراسة على القطاعات الإنتاجية. في هذا السياق، تضمّنت الدراسة وصف سريع لوضع الخدمات الأساسية ضمن اتحاد البلديات مع بعض التوصيات البسيطة، كما تضمّنت معلومات حول الخدمات الاجتماعية على مستوى الصحة والتربية والثقافة/المساحات العامة. أما لجهة القطاعات الإنتاجية فقد ركّزت الدراسة على قطاعين أساسين في كل اتحاد بحسب نتائج جمع وتحليل المعلومات.

وقد اعتمد المشروع على مقاربة تشاركية ركّزت على انخراط العناصر البشرية المحلية خلال مراحل إعداد الخطط كافةً.

لذلك، تمّ استحصال معظم المعلومات والإحصاءات في الكتيبات من خلال جمع البيانات وتحليلها بالمشاركة والتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين في اتحادات البلديات. تمّت هذه العملية بهدف توفير قاعدة أولية من البيانات لمعرفة مسائل مرتبطة بالتنمية الاقتصادية-الاجتماعية للاتحادات المحلية المعنية. وتشير هذه الكتيبات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى إجراء تقييمات أعمق في المستقبل لتوضيح وتفصيل البيانات التي تمّ جمعها وتحليلها لأغراض هذه السلسلة من الكتيبات.

وفي إطار هذا النهج التشاركي، تضمنت منهجية تطوير هذه الكتيبات الخطوات والعناصر التالية:

اختيار اتحادات البلديات

- تمّ التواصل مع ٦٠ اتحاد بلديات وفقط ٥٤ لبّوا الدعوة للمشاركة في لقاء تعريف المشروع عبر تطبيق Teams بسبب جائحة كورونا.

- من أصل ٥٤ اتحاد بلديات شاركوا في اللقاء، أرسل ٣٨ منها نماذج «إبداء الاهتمام» للمشاركة في المشروع، والذي تضمّن معلومات عامة عن الاتحاد، وتمّت مشاركة الخطط الاستراتيجية وخطط العمل التابعة لهم مع إدارة المشروع.

- من بين ٣٨ اتحاداً بلدياً، تم استبعاد ٢١ اتحاداً بسبب توفّر خطط استراتيجية وبرامج ذات صلة مدعومة من مختلف المنظمات الدولية والجهات المانحة. ومن بين الاتحادات المتبقية، تمّ اختيار ١٠ في النهاية لتطوير كتيبات توجيهية تحدد الاتجاهات الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي، استناداً إلى عدة معايير، بما في ذلك كثافة السكّان، وارتفاع نسبة النازحين/اللاجئين، وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض قيمة الميزانية البلدية السنوية ومحدوديّة أو حتى عدم وجود دعم مالي سابق من الجهات المانحة[٢]. كانت إحدى معايير الاختيار أيضاً وجود تمثيل لاتحادات البلديات من جميع محافظات لبنان. الاتحادات العشرة المستهدفة تشمل:

النبطية	الجنوب	بعلبك–الهرمل	البقاع	جبل لبنان	الشمال	عكّار
إقليم التفاح	قضاء جزين	شمال بعلبك	قلعة الاستقلال	الجرد الأعلى–بحمدون	قضاء زغرتا	الجومة
				الشوف السويجاني		جرد القيطع
				إقليم الخروب الشمالي		

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع

[٢] تمّ جمع هذه المعلومات من خلال الاستمارات التي قدمتها الاتحادات سابقاً كجزء من مرحلة «إبداء الاهتمام» المذكورة أعلاه. واستندت بعض المعلومات على معرفة منسقي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

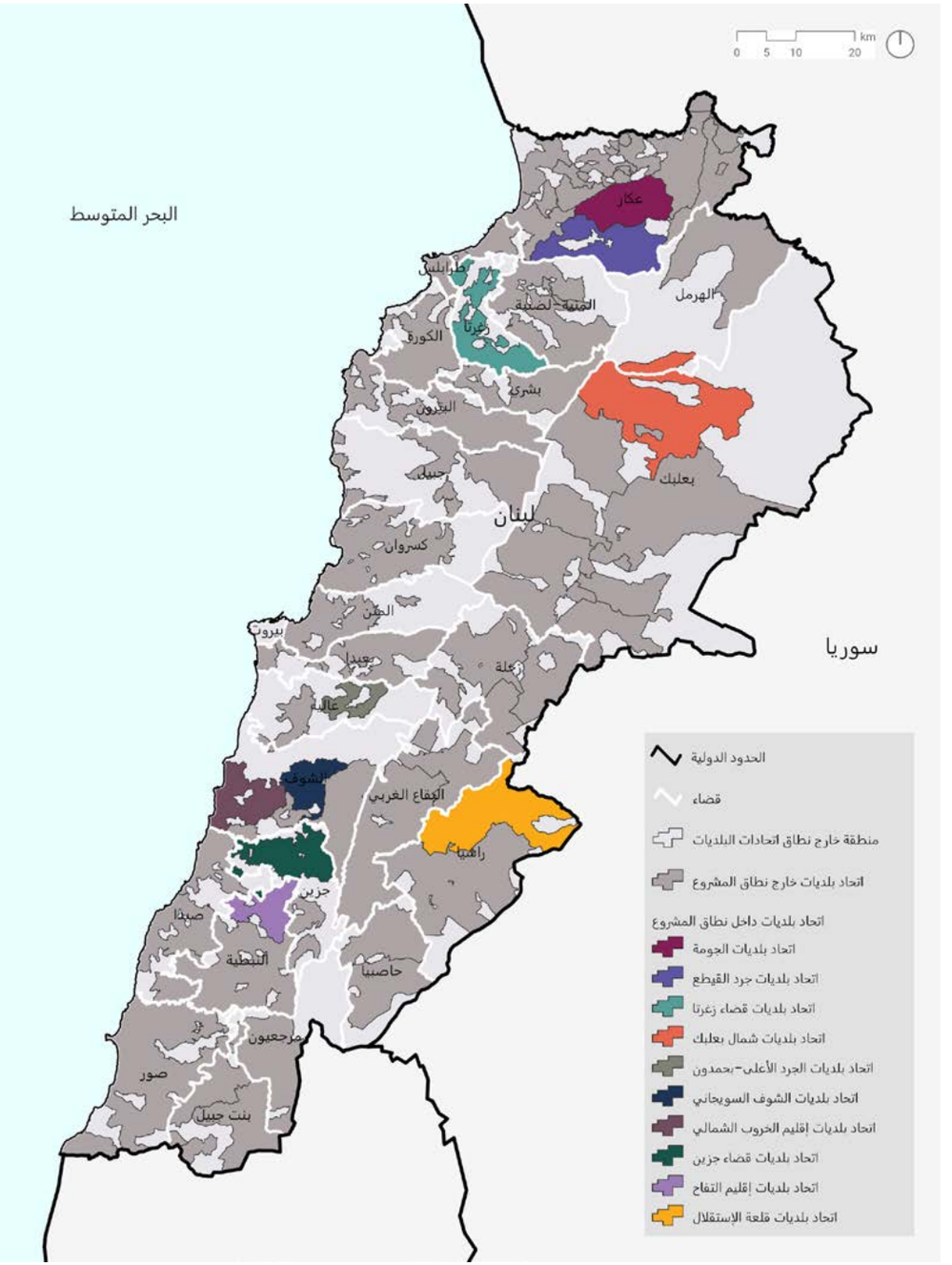

شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

معلومات عامة عن الاتحاد

يقع اتحاد بلديات الشوف السويجاني في وسط قضاء الشوف ضمن محافظة جبل لبنان، ويضم ٩ بلديات (شكل ٣)، يتراوح حجم مجالسها بين ٩ أعضاء (السمقانية، جديدة الشوف، عين وزين، الكحلونية، عترين)، ١٢ عضواً (عينبال)، و١٥ عضواً (بعقلين، مزرعة الشوف، غريفة).

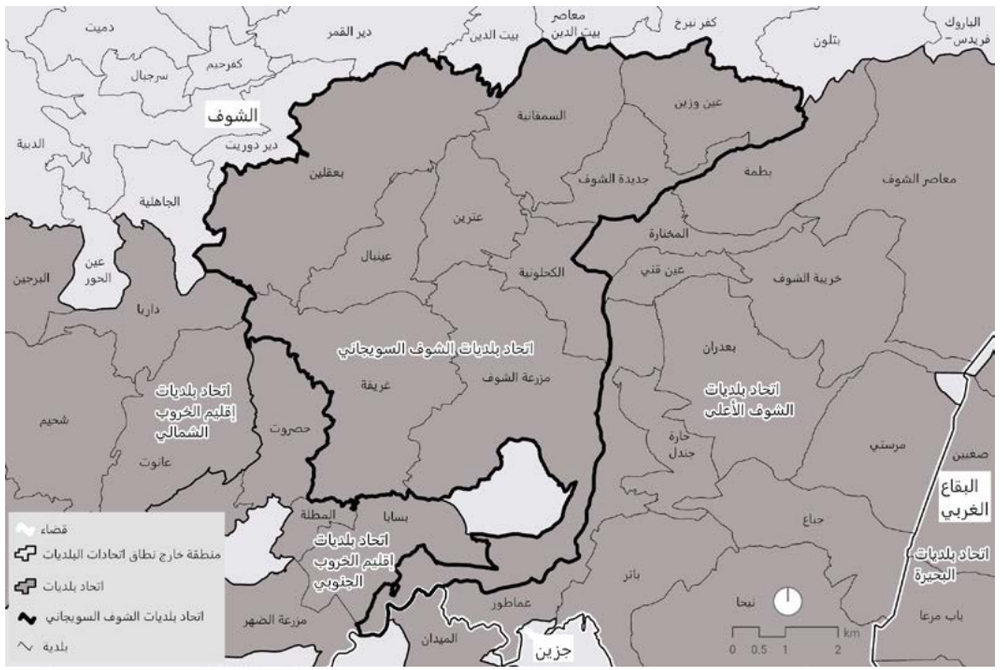

شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم تحديث حدود اتحاد بلديات الشوف السويجاني بناءً على تكوينه البلدي من قبل فريق نظم المعلومات الجغرافية بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة من المسح مع البلديات، المصادر المفتوحة، ومصادر البيانات الثانوية ذات الصلة الأخرى

يمتد النطاق البلدي لبلدات الاتحاد على مساحة حوالي ٦٠ كيلومتراً مربعاً، كما ويتراوح مستوى ارتفاع هذه البلدات فوق مستوى سطح البحر بين ٣٩٣ متراً عند بلدة بعقلين، لتصل إلى ١٠٩٨ متراً عند أعلى نقطة في بلدة عين وزين (شكل ٤).

تقع بلدات اتحاد بلديات الشوف السويجاني بين مجرى نهر الباروك الذي يحدها شرقاً، وروافد نهر الدامور التي تحدّها غرباً، وتفصلها تلال وأودية من الشمال والجنوب عن باقي قرى القضاء.

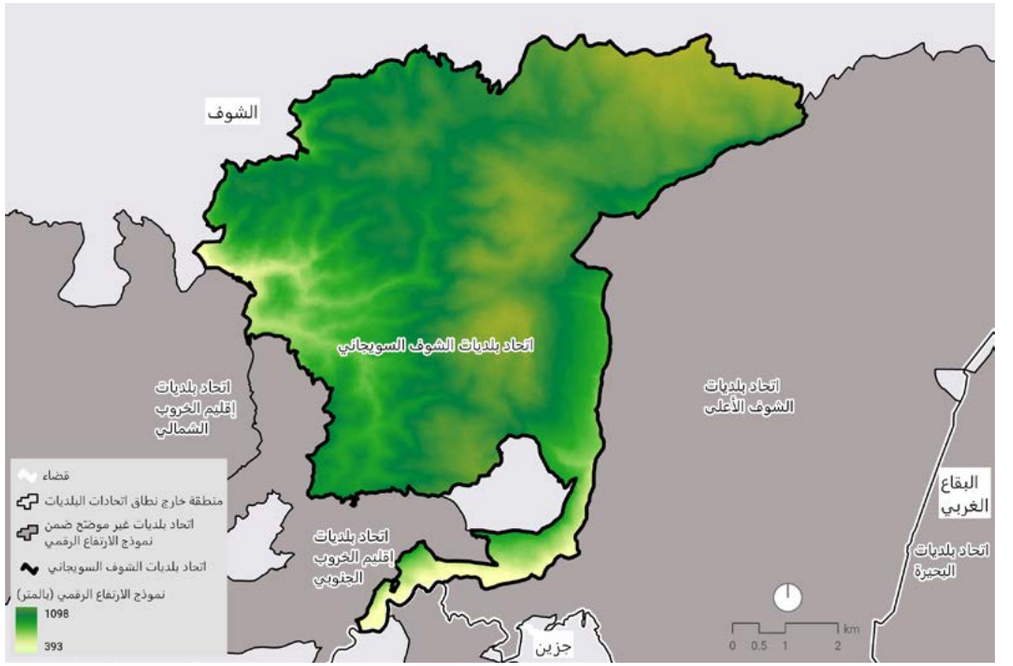

شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الإرتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني
المصدر: برنامج الأمم المتحدة المستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم اعتماد هذه الخريطة من النموذج العالمي للارتفاع الرقمي الفضائي المتقدم للإشعاع الحراري والانعكاس (ASTER) الإصدار ٣، بدقة مكانية تبلغ ٣٠ متراً، تمّ تنزيله من موقع مسح الولايات المتحدة الجيولوجي (USGS)

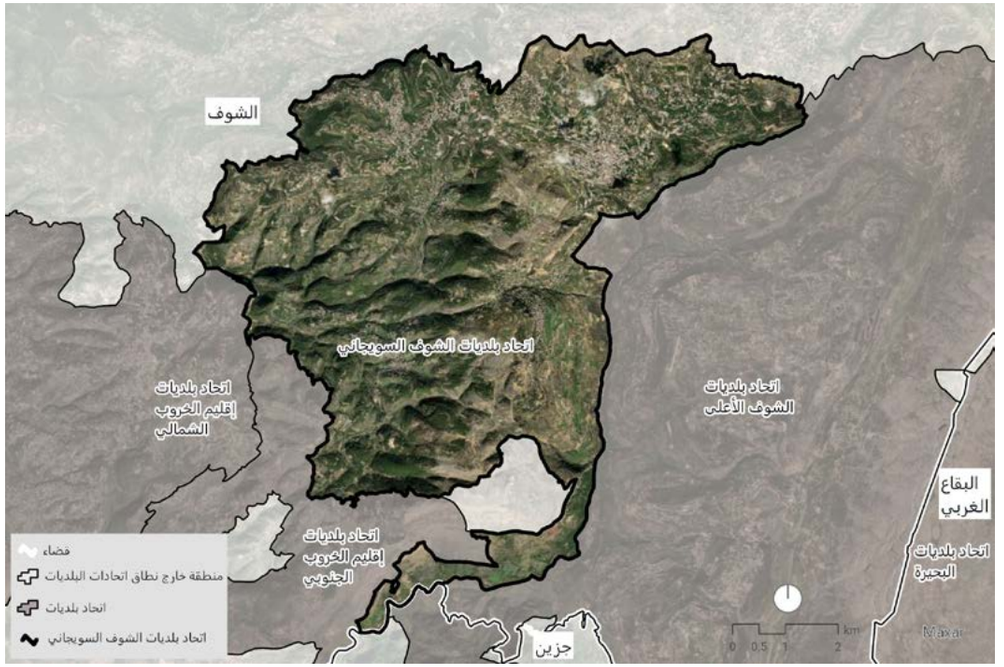

شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات الشوف السويجاني
المصدر: صورة عالية الدقة تمّ استخراجها من خدمة صور العالم عبر الإنترنت لشركة Esri

يتميّز اتحاد بلديات الشوف السويجاني بوسطية موقعها الجغرافي وقربها من بيروت العاصمة، إذ تربط هذه المنطقة باقي الشوف ببلدات المناصف، إقليم الخروب الشمالي والجنوبي، الشوف الأعلى والعرقوب، كما بقضائي عاليه وجزين.

كما يتميّز اتحاد بلديات الشوف السويجاني ببيئته الخضراء وطبيعته الخلابة (الأشكال ٧،٦،٥). ويضمّ الاتحاد غابات وأحراج عدة أهمها في مزرعة الشوف، غريفة، بعقلين، عترين، عينبال وعين وزين؛ كما وتعتبر هذه الغابات غنية جداً بالتنوع البيولوجي، إلى جانب عدد كبير من المعالم التراثية والريفية المميزة والتي تشكل عناصر جذب للسياحة، يضاف إليها مراكز سياحة بيئية وريفية ناشطة.

تشكّل المناطق الاصطناعية ضمن الاتحاد نسبة ١٥,٩٤٪ من مجموع المساحة، بينما تصل نسبة المناطق المغطاة بالأشجار إلى ٤٩,٢٨٪ من مساحة الأراضي. وتمتد المناطق الزراعية على نسبة أراضي تبلغ ٢٣,٨٤٪، أما الأراضي غير المستخدمة فتشكّل نسبة ٠,٨١٪ وتغطي الأراضي العشبية ٥٪ من مساحة الاتحاد والأنهار ٠,١٣٪. (الأشكال ٧،٦).[٣]

[٣] الأرقام مستندة إلى نظام تصنيف غطاء الأراضي/استخدام الأراضي على مستوى الفئة الأولى، والذي تمّ حسابه بواسطة المركز الوطني للاستشعار عن بُعد في المجلس الوطني للأبحاث العلمية في لبنان (CNRS-L) في عام ٢٠١٧. ووفقاً لهذا التصنيف، تتضمن الفئة «المناطق الاصطناعية» المناطق الحضرية (النسيج الحضري)، والمناطق الصناعية أو التجارية (المناطق الصناعية أو التجارية، منطقة الميناء، منطقة المطار)، والمناطق غير المبنية (مواقع النفايات، مواقع ملقمات النفايات، منطقة تمديد حضري و/أو موقع بناء، أراضي حضرية خالية، ومناطق نباتية اصطناعية غير زراعية (مناطق حضرية خضراء ومرافق رياضية وترفيهية). وتتضمن «المناطق الزراعية» المحاصيل الحقلية، والمحاصيل الدائمة، والزراعة المكثفة، والوحدات الزراعية. وتشمل «الأراضي المشجرة» الأراضي المشجرة الكثيفة والأراضي المشجرة الواضحة والأراضي العشبية» تشمل العشب الكثيف والعشب الواضح. وتتضمن «المناطق غير الإنتاجية» الصخور العارية والتربة العارية والشواطئ والكثبان.

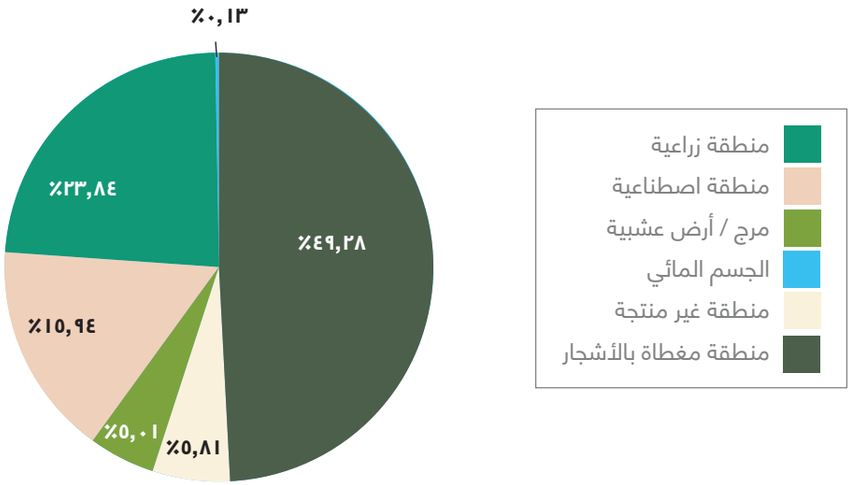

شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات الشوق السويجاني
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ حساب نسبة استخدام الأراضي استناداً إلى الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف-المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

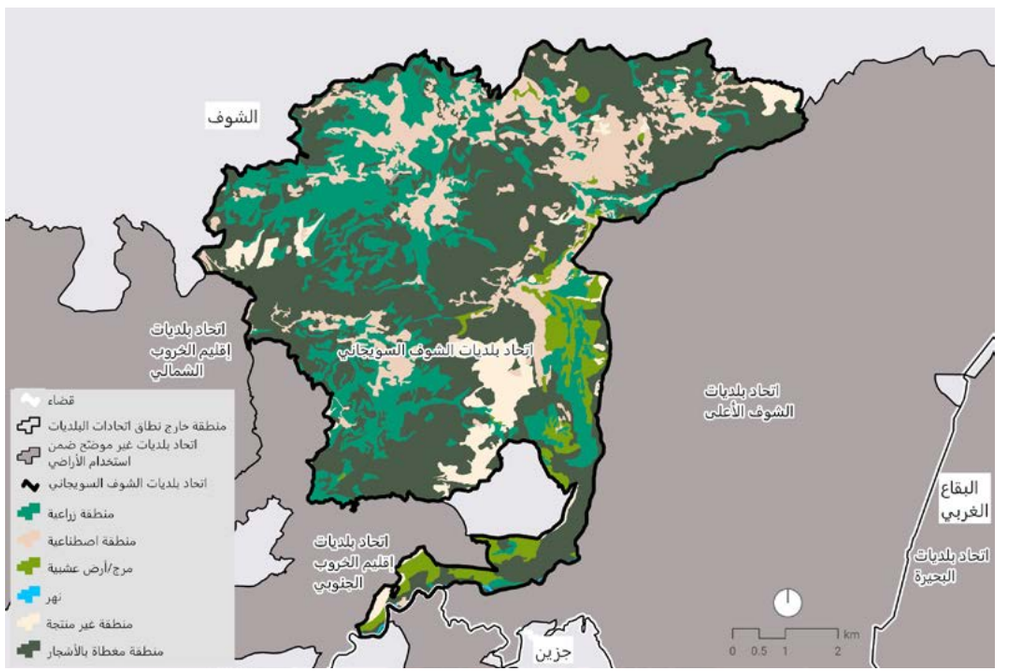

شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات الشوف السويجاني
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ استخراج هذه الخريطة من الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف-المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

الواقع السكاني

يتراوح عدد السكان الإجمالي للمقيمين ضمن بلدات الاتحاد حوالي ٧٠,٠٠٠ نسمة، حيث يُشكل غير اللبنانيين منهم (أغلبيتهم من النازحين السوريين) نسبة ١٢٪، علماً أنّه لا توجد مخيمات للنازحين ضمن نطاق الاتحاد.

يتميّز اتحاد بلديات الشوف السويجاني بنسبة عالية من الفئات العمرية من الكبار والشباب حيث تشكّل حوالي ٦٨٪ من مجموع الهرم السكاني، بحسب المعلومات المقدّمة من قبل المخاتير ومقدمي المعلومات في الاتحاد. ويُظهر الرسم البياني أدناه توزّع النسب التقريبية للفئات العمرية على مجموع عدد سكان الاتحاد (شكل ٨):

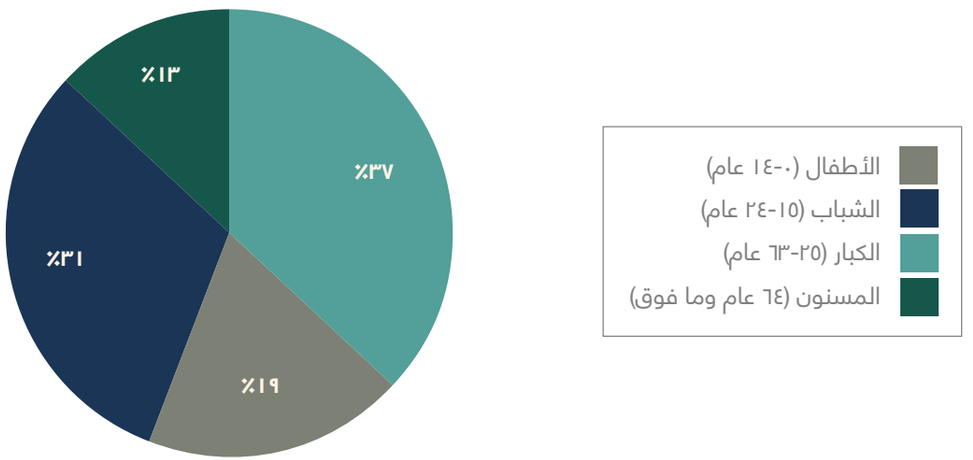

شكل ٨: توزع نسب الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

يشكل المغتربون من أبناء الاتحاد نسبة عالية من عدد السكان المسجّلين حيث تصل حوالي ٢٨٪، ويتواجدون في عدد كبير من بلاد الاغتراب مثل الولايات المتحدة الأميركية، كندا، بلدان الخليج وبعض دول أفريقيا (دول البترول). بدأت عملية الاغتراب في مرحلتها الأولى خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وازدادت نشاطاً في مرحلتها الثانية خلال الحرب الأهلية في السبعينات، وتوالت صعوداً في التسعينات ومن ثمّ ما بعد العام ٢٠٠٥، إلى أن بلغت ذروتها بعد العام ٢٠١٩ جراء الأزمات المتتالية على لبنان والتي تجسّدت في تفاقم الأزمة الاقتصادية وغياب فرص العمل.

يقوم جزء من المغتربين بالمساهمة في دعم أسرهم وأقاربهم عبر تحويلات مالية شهرية، ممّا يساعد هذه العائلات على تخطّي التحدّيات والصعوبات التي أنتجتها الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد.

واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية

الخدمات الأساسية

يعتبر واقع الخدمات الأساسية ضمن بلدات الاتحاد مقبولاً حيث تتوفر فيها جميع الخدمات وإن بنسبٍ مختلفة بين القطاعات وبين البلديات. وتعاني المنطقة كسائر المناطق اللبنانية من تدهوّر في نوعيّة وكميّة الخدمات المقدّمة بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الوزارات القطاعية والبلديات، ممّا يتسبّب في عدم القدرة على تغطية كلفة التشغيل والصيانة وبالتالي يؤثر على الواقع العام للخدمات.

المياه

يتدفق في منطقة الشوف قرابة الخمسة وخمسون مجرى مائياً، ينبع أغلبها في الشوف الأعلى وبعضها في السويجاني، وهي ترفد النهرين الأساسين: نهر الدامور ونهر الباروك الذي يدعى النهر الأولي عند مصبه في البحر. كما يتمتع اتحاد بلديات الشوف السويجاني بوجود ينابيع متعددة ذات غزارة عالية نسبياً (ينابيع الدلافة، الحمام والوادي) تشكل شلالات غزيرة خلال فصلي الشتاء والربيع. وتجري مياه جميع هذه الينابيع عبر سواقي وأنهار صغيرة تصب: إمّا في مجرى نهر الباروك (الذي يجتاز الباروك – الفريديس، بتلون وعين وزين وجديدة الشوف، الكحلونية ومرج بسري)، وإمّا في مجرى نهر الدامور الذي يمر شمالي غربي المنطقة لجهة كفرنبرخ أو في خراجي غريفة وبعقلين (حيث يسمى النهر نهر الحمام ومن ثم نهر بعقلين).

تمتلك مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان (مصلحة الباروك سابقاً) التابعة لوزارة الطاقة والمياه حصرية توزيع مياه الشفة إلى قرى وبلدات الشوف السويجاني. ومصادر المياه في منطقة السويجاني هي من مياه الباروك ومياه الينابيع والآبار الارتوازية (في بعقلين مثلاً). ولكن ترتبط مشكلة المياه بشكل عام بكيفية الاستفادة منها وإدارتها وتعرضها للتلوث، بالإضافة إلى الأعطال في شبكة المياه بسبب قدمها وعدم صيانتها بشكل دوري. فأقنية جرّ مياه الشفة من نبع الباروك إلى قرى الاتحاد باتت قديمة حيث يعود تاريخ إنشائها إلى الستينات. هذا يؤدي إلى تسرب كميات كبيرة من المياه، كما يحصل بمياه الباروك التي تروي بعقلين والتي تتعرض للهدر قبل بلوغها البلدة. ولا تزال معظم بلدات المنطقة تعاني من شح المياه فيها، وذلك بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وارتفاع أسعار المحروقات، وتفاقم المشكلة مع الأعداد المتزايدة للمقيمين خاصة خلال فصل الصيف، إضافة إلى النزوح السوري. لذا تلجأ بعض البلدات كما الأفراد إلى حفر آبار عميقة للاستهلاك المنزلي أو لري الأراضي.

استناداً إلى الجلسات التشاورية مع أطراف ذات صلة مختلفة، فقد اقترح تحسين قطاع المياه بزيادة ساعات الضخ وضمان توزيع عادل ومستمر للمياه. وأكدّت الأطراف المحلية على ضرورة إكمال شبكة المياه المحلية لتشمل جميع الأحياء، بالإضافة إلى حفر آبار ارتوازية مناسبة لتوفير مياه الشرب. واعتبرت الصيانة الدورية والمستمرة لشبكات المياه المحلية من قبل سلطة مياه بيروت وجبل لبنان أمراً ضرورياً. بالإضافة إلى ذلك، ركزت الأطراف المحلية على ضرورة تركيب مرشحات لتنقية المياه في الخزانات ومعالجة مستويات عالية من الحجر الجيري وبعض المعادن.

الطرقات والمواصلات

نظراً لموقعها الجغرافي الوسطي في قضاء الشوف، يتميّز اتحاد بلديات الشوف السويجاني بقربه من الأتوستراد الساحلي (طريق بيروت – صيدا) الممتد من الشمال إلى الجنوب، ممّا يسهل التواصل مع العاصمة بيروت وباقي المدن الساحلية. من ناحية أخرى، يتصل السويجاني بالأقضية المجاورة وبالساحل عبر طرقات رئيسية يتراوح عرضها ما بين أربعة أمتار ونصف المتر وثمانية أمتار، وهي في حال مقبول إلى جيد بشكل عام، مع الإشارة إلى أنّه وفي السنوات الثلاث الأخيرة بدأت تسوء أحوال العديد من تلك الطرقات الرئيسية بسبب انعدام الصيانة الدورية لها. بالنسبة لبعض الطرقات داخل أحياء بعض القرى فحالتها سيئة وبحاجة ماسة إلى الصيانة والتعبيد.

فالطرقات تعاني من عدم توفر إنارة كافية وذلك بسبب غياب الصيانة والتيار الكهربائي، ممّا يسبّب خطراً على السلامة المرورية ليلاً. أمّا نهاراً فترى تلك الطرقات تفتقر للحد الأدنى من تلك السلامة، فلا يوجد ترسيم للطرقات وتغيب عنها لوحات السير والسلامة المرورية ولوحات تحديد السرعة وغيرها. كما أنّ ضيق الطرقات الداخلية وغياب الأرصفة وأقنية تصريف الأمطار يشكّل تحدياً إضافياً، ويؤثر سلباً على الحركة المرورية إبّان فصل الشتاء وذلك بسبب السيول وتجمّع المياه على الطرقات في المنطقة.

وتعتبر كلفة التنقلات من منطقة الاتحاد وإليها مرتفعة، خاصة وأنّ وسائل النقل العام غير متوفّرة ممّا يجبر السكان استعمال سياراتهم الخاصة.

لتحسين شبكة الطرق في الاتحاد، يتطلب الأمر جهوداً مشتركة من البلديات والاتحاد، بالإضافة إلى متابعة الموضوع مع الوزارة ذات الصلة.

المباني والمنشآت

تتشابه البلدات التابعة لاتحاد بلديات الشوف السويجاني لجهة طبيعة المباني والمنشآت. فتتألف الأبنية السكنية بمجملها من طابق واحد إلى أربعة طوابق، مع بعض الاستثناءات في عدد من الأبنية المخالفة ذات الطوابق المتعددة. تتميّز بعض البلدات بمنازلها ذات السطوح القرميدية، كبلدة بعقلين وعين وزين. مجمل المباني ضمن اتحاد بلديات السويجاني مملوكة من أصحابها مع وجود حوالي الـ ١٠٪ منها مُستأجر. أمّا طبيعة هذه المنشآت، فغالبيتها مباني سكنية قرابة الـ ٨٠٪ والباقي من المباني يتوزع بين صناعي وتجاري ومبانٍ رسمية (بلديات، مدارس) وسياحية كالمطاعم والمقاهي. تحتوي بلدات الاتحاد بيوت ومنازل قديمة تراثية، ومباني أثرية كالكنائس (في مزرعة الشوف وبعقلين) وقصور (قصر آل حمادة في بعقلين..)، ومنشآت تاريخية (مطاحن، معاصر، جسور تاريخية، مدافن أثرية، غيره).

ووصّى أصحاب المصالح المشاركين في المشروع بالحدّ من التمدد العشوائي للمباني وحثّوا على بناء ذو مواصفات فنيّة جيّدة من خلال وضع مخطط توجيهي حديث لاتحاد البلديات.

الكهرباء

تمتلك شركة كهرباء لبنان حصرية توزيع الكهرباء إلى بلدات اتحاد الشوف السويجاني، ولديها دائرة خاصة في بعقلين لإدارة شؤون التوزيع وصيانة الشبكات وإصلاح الأعطال. لذا يعتمد السكان على الطاقة المتوفّرة من شركة كهرباء لبنان التي باتت قديمة وتحتاج إلى صيانة دورية. يجدر الإشارة إلى أنه وبسبب انقطاع الكهرباء شبه الدائم، يتمّ اللجوء إلى الاشتراكات سواء في المولدات الخاصة أو تلك التابعة للبلديات، أو إلى نظم الطاقة البديلة التي زاد انتشارها في الآونة الأخيرة.

وعليه، فإنّ وضع الكهرباء عموماً في بلدات اتحاد الشوف السويجاني مرتبط بالمشاكل المزمنة التي تعانيها شركة الكهرباء، كما يشكو الجميع من التقنين في ساعات تزويد الطاقة الكهربائية وعدم انتظامها خاصة خلال الشتاء. هذا فضلاً عن الأعطال التي تحدث على الشبكة الممددة هوائياً والتي لا تقاوم العواصف.

ويبقى المطلوب، كما اقترح أصحاب المصالح المشاركين في المشروع، هو تحسين وصيانة الشبكات العامة وتركيب محولات لتقوية الطاقة الكهربائية في الأحياء التي تحتاج إلى ذلك.

الصرف الصحي

يوجد شبكات صرف صحي في بعض القرى التي لديها طرق للمعالجة بشكل ثانوي. وتعتمد طرق المعالجة على التكرير في المحطات (محطة جديدة الشوف، محطة عينبال ومحطة غريفة). تعمل هذه المحطات بشكل متقطّع بسبب انقطاع الكهرباء الدائم وكلفة المازوت العالية، وعدم قدرة البلديات على تغطية كلفة التشغيل والصيانة. مع الإشارة إلى أنّ أزمة الكهرباء تسبب تأخيراً في تنفيذ أعمال محطات تكرير الصرف الصحي ممّا يؤدي إلى تلف البكتيريا المعالجة للمياه الآسنة.

أمّا بالنسبة للجور الصحية الموجودة في المناطق التي لا تتوفر فيها شبكة محلية لمياه الصرف، يعتمد السكان على الحُفر الصحية الفردية أو العامة (لبناية أو لحي صغير)، حيث

يتمّ تفريغ محتويات هذه الجور بواسطة صهاريج سحب المياه على نفقات الأفراد.

وفقاً للجلسات التشاورية التي تمّ إجراؤها مع مختلف أصحاب المصلحة المحليين، يظلّ الطلب الأساسي هو استكمال شبكة الصرف الصحي العامة لتغطي الاتحاد بأكمله، مع محطات معالجة مياه الصرف لحماية الأرض والمناطق العامة.

النفايات

لجمع ومعالجة النفايات الصلبة، عمدت الحكومة اللبنانية منذ عام ١٩٩٦ وحتى تموز ٢٠١٥ إلى تلزيم هذا الموضوع إلى شركة خاصة (سوكلين) مقابل دفع التكاليف من الصندوق البلدي المستقل[٤] وبتكلفة مرتفعة. ونتيجة لأزمة النفايات التي عصفت بالبلاد منذ ١٧ تموز ٢٠١٥، بدأت بلديات اتحاد الشوف السويجاني بجمع النفايات من المنازل والمؤسسات مباشرة وفق رزنامة أسبوعية، ليتمّ إرسالها للمعالجة إلى معمل فرز النفايات الذي أنشأه الاتحاد ويتولى إدارته في بلدة الكحلونية منطقة الصليّب. يعمل هذا المعمل على فرز، تسبيخ المواد العضوية وإدارة عصارة النفايات. ويتمّ مواكبة تشغيل المعمل من قبل الاتحاد بحملات للتوعية حول موضوع فرز النفايات من المصدر، بالتعاون مع لجان الأحياء في البلدات، مع توزيع نشرات للسكان حول خطة البلديات والاتحاد وكيفية معالجة فرز النفايات.

مع الإشارة إلى أنّه، وفي ظلّ الأزمة الحالية وارتفاع سعر صرف الدولار، باتت كلفة تصليح معدات المعمل باهظة وقد توازي موازنة بلدية بأكملها. وبالإضافة إلى الكلفة العالية للصيانة، يعاني الاتحاد على هذا الصعيد من عدم القدرة على توفير المحروقات للمعمل نظراً لغلاء أسعارها. وقد اقترح أصحاب المصلحة المحليين ضرورة تعزيز الوعي بأهمية فصل النفايات الصلبة من مصدرها، وتيسير تشغيل معمل إعادة التدوير.

الاتصالات

تعتبر خدمة الخليوي والإنترنت مقبولة، لكنّها بحاجة لصيانة دائمة لا سيما عند حدوث الأعطال وعند الانقطاع المتكرّر للكهرباء عن المحطات، ممّا يعيق الخدمات وتبادل المعلومات. كما يمكن تطوير نوعية الخدمات والتغطية عبر محطات تقوية للإرسال. أمّا خدمة الإنترنت فمؤمنة من قبل شركة أوجيرو وبعض الشركات الخاصة.

بناءً على ذلك، أشار أصحاب المصلحة المحليين الذين شاركوا في الجلسات التشاورية إلى أنّه من الضروري العمل على تحسين جودة الخدمات وتوسيع نطاقها من خلال تثبيت مكبرات الإرسال، مشيرين إلى أنّ العديد من الأسر في اتحاد بلديات الشوف السويجاني ما زالوا يستخدمون شبكات الهاتف الثابت، جنباً إلى جنب مع الاستخدام الواسع للهواتف المحمولة. وقد بدأت تثبيت الألياف البصرية لاتصال الإنترنت في المنطقة. وعند الانتهاء من التثبيت، سيسهم ذلك بلا شك في توفير اتصال سريع وثابت للسكان والأعمال التجارية. وبشكل عام، لا تمتلك البلديات واتحادات البلديات سيطرة على هذا القطاع، الذي يديره الحكومة المركزية من خلال وزارة الاتصالات.

[٤] الصندوق البلدي المستقل هو أحد مصادر التمويل للبلديات واتحادات البلديات في لبنان. يتم تجميع الرسوم التي يتم تحصيلها من قبل الحكومة نيابة عن البلديات في الصندوق البلدي المستقل، ومن ثم يتم توزيع الأموال مرة أخرى على البلديات واتحادات البلديات.

تحليل واقع الخدمات الأساسية

يعدّ اتحاد بلديات الشوف السويجاني ملتقى حيوياً للأنشطة الاقتصادية والبيئية، حيث أنّ توفّر الخدمات الأساسية في هذه المنطقة ينعكس إيجاباً على نوعية وجودة الحياة فيها، ويساهم في إنمائها وتطويرها.

ومن أهم نقاط القوة في اتحاد بلديات الشوف السويجاني، وجود معمل لفرز النفايات في بلدة الكحلونية منطقة الصليّب بإدارة الاتحاد. يعمل هذا المعمل على معالجة النفايات وإعادة تدويرها، ممّا يساهم في الحفاظ على نظافة المنطقة والحدّ من التلوث البيئي.

أما بالنسبة إلى وضع البنى التحتية، فيواجه اتحاد بلديات الشوف السويجاني بعضاً من التحديات حيث تغيب الصيانة الدورية للبنى التحتية فيها، ممّا يؤثر على المرافق العامة. وهذا يتطلّب عملاً حثيثاً من البلديات والاتحاد لتفعيل التحسينات في البنى التحتية ومتابعة هذا الأمر مع الوزارات المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، يعاني سكان المنطقة من ارتفاع كلفة المحروقات، ممّا يفرض ضغوطاً إضافية على الاقتصاد المحلي.

بالرغم من التحدّيات المذكورة أعلاه، توجد فرص حقيقية يمكن الاستفادة منها إذا أُحسن استثمارها. وهذا يتطلّب تعاوناً وجهوداً مشتركة من البلديات والاتحاد والجمعيات المحلية والوزارات المعنية للعمل على تعزيز الخدمات المتاحة وتحسين البنى التحتية، كأساس في بناء التنمية والرفاهية في المنطقة .

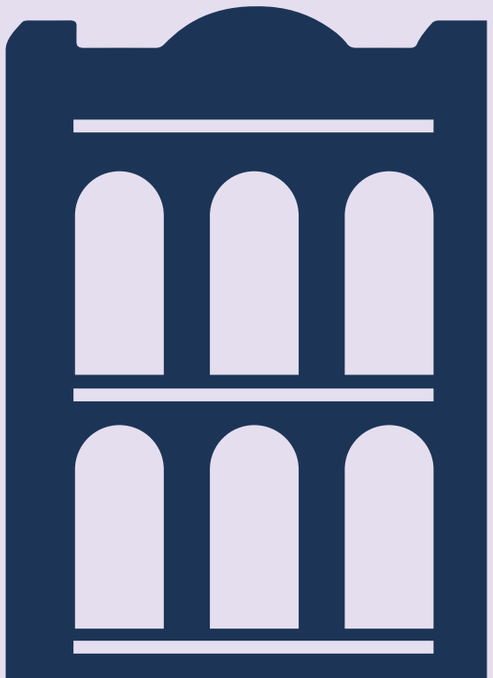

الخدمات الاجتماعية

القطاع الصحي

تذخر المنطقة بالكفاءات الطبية من أطباء وممرضين، وتؤمن الخدمات الطبية بشكلٍ كافٍ وجيد في المستشفيات الثلاث: مركز بعقلين الطبي، مستشفى عين وزين، ومستشفى العرفان في السمقانية. مع الإشارة هنا إلى تراجع في عدد الكوادر الطبية سواء أطباء أو ممرضين بسبب الأزمة الاقتصادية المستجدّة. كما يتوفّر في الاتحاد عيادات خارجية متعددة تشمل معظم الاختصاصات، ومركز للصليب الأحمر موجود في بلدة السمقانية.

تقدّم المستوصفات القائمة في غالبية بلدات الشوف السويجاني وعددها ٦ مستوصفات (موزعة على بلدات: السمقانية، مزرعة، عين وزين، عترين، غريفة، وجديدة الشوف) الخدمات الطبية والإسعافات الأولية والفحوصات المخبرية والأدوية بشكل مستمر، وتُعنى أيضاً بالطب الوقائي من خلال تنظيم حملات التلقيح والإرشاد. أمّا مصادر التمويل لهذه المستوصفات الصحية فهي إمّا بلديات أو وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الصحة. أما المستوصفات التابعة لجمعيات خيرية فتعتمد في تمويلها على جمع التبرعات والهبات.

ويتمّ دعم القطاع الصحي أيضاً من قبل المغتربين وبعض الجهات المحلية السياسية.

أمّا الطب التخصصي المتوفر في المستوصفات والمستشفيات، فهو يغطي العلاجات الأولية والطوارئ. ويندرج فيه طب العائلة والأطفال وطبابة معظم الأمراض، هذا بالإضافة إلى خدمات طبية متخصصة كطب العيون، الجلد، الجراحة والطب الداخلي.

أكدّ أصحاب المصلحة المحليين المشاركين في المشروع على ضرورة توفير الإمدادات الطبية اللازمة والأدوية للمستوصفات. كما قدّموا توصيات لتنظيم حملات توعية صحية لزيادة معرفة السكان بمواضيع صحية مختلفة وتعزيز الوقاية من الأمراض.

القطاع التربوي

يضم اتحاد بلديات الشوف السويجاني ٢٦ مؤسسة تربوية موزعة على بلدات الاتحاد التسعة؛ ١٩ منها عبارة عن ثانويات ومدارس خاصة ورسمية للقسمين الإبتدائي والمتوسط، و ٧ مدارس مهنية: المدرسة الزراعية، مركز العلوم التجارية واللغة الإنكليزية، دار المعلمين والمعلمات، معهد الشوف التقني، معهد العرفان، معهد الليسه تكنيك ومعهد أجيال الغد. وغالبية تلك المعاهد تحتوي على اختصاصات الكهرباء، الفندقية، التربية الحضانية، المحاسبة، برمجة الكومبيوتر، إلكتروميكانيك، تجميل، وغيرها.

كما يوجد في المنطقة فرعان تابعان للجامعة اللبنانية الأول معهد العلوم التطبيقية في بعقلين والثاني كلية التمريض في عين وزين، بالإضافة إلى فرعين لجامعات خاصة: الجامعة الحديثة للعلوم والتكنولوجيا (MUBS) في

السمقانية/ الجامعة الأميركية للثقافة والتعليم (AUCE) في بعقلين؛ هذا وتعتبر الاختصاصات المتوفرة في جامعات المنطقة محدودة.

تعتبر كلفة الخدمات التربوية المتوفّرة مقبولة بصورةٍ عامة وإن بنسب متفاوتة بين المدارس. وبينما يوجد عدد كافٍ من المباني المدرسية إلاّ أنّها بحاجةٍ إلى الصيانة والتجهيز لا سيما الرسمية منها. فالمدارس الرسمية تشكو وبغالبيتها، من غياب التدفئة في فصل الشتاء بسبب النقص الحادّ في التجهيزات والمحروقات والانقطاع شبه التام للكهرباء. وتقوم إدارات المدارس الرسمية بأعمال الصيانة من خلال مبلغ توفّره وزارة التربية بالتعاون مع المنظمات الدولية، يتمّ وضعه في صندوق المدرسة تحت إشراف أساتذة مكلّفين من الوزارة. أمّا في المدارس الخاصة فتوجد فيها مجالس إدارة تتولى إدارتها وصيانتها.

ويعتبر المستوى التعليمي جيد ضمن بلدات الاتحاد حيث يظهر ذلك في نتائج الشهادات الرسمية التي تكون جيدة باستمرار. يتلقى حوالي ٩٥ ٪ من الطلاب المقيمين في المنطقة علومهم في المدارس الموجودة في المنطقة، بينما لا تتخطى نسبة الطلاب الذين يتلقون علومهم خارج المنطقة الـ ٥٪. تتوفّر خدمات التعليم للطلاب من النازحين السوريين في بلدات جديدة الشوف (مدرسة بقعاتا)، مزرعة الشوف، وغيرها.

يعاني معظم الأهالي، لا سيما في ظلّ الأزمة الاقتصادية، من ارتفاع الأقساط المدرسية خاصة في المدارس والمعاهد الخاصة. ويشكون أيضاً من كلفة النقل المرتفعة بالنسبة للطلاب الذين يتلقّون علومهم خارج بلداتهم.

أصحاب المصالح المحليين الذين شاركوا في المشروع أكدّوا على ضرورة دعم المدارس من خلال صيانة مرافقها وتوفير التجهيزات الضرورية. بالإضافة إلى ذلك، أبرزوا الحاجة لدعم الجامعات في اتحاد بلديات الشوف السويجاني من خلال إضافة تخصصات جديدة متناغمة مع سوق العمل المحلي، مثل إنشاء فرع للجامعة اللبنانية أو مدرسة مهنية رسمية متخصصة في مجال السياحة، مستغلين الإمكانيات القائمة في المنطقة.

تحليل واقع الخدمات الاجتماعية

تنعم المنطقة بخدمات اجتماعية جيّدة، حيث تلعب هذه الخدمات المتاحة دوراً مهماً في تلبية احتياجات السكان على كافة الصعد التربوية والصحية والاجتماعية. فاحتضان اتحاد بلديات الشوف السويجاني ثلاثة مستشفيات خاصة، كما سبق وذُكِر، وعدداً من المستوصفات والعيادات ومركزاً للصليب الأحمر؛ أتاح، وعبر تلك المؤسسات الصحية، توفير خدمات صحية عالية الجودة، بشهادة بعض السكان الذين تمّت مقابلتهم حيث أشادوا بنوعية الخدمات المقدمة في هذه المؤسسات، على رغم من تراجع عدد الكوادر الطبية سواء أطباء أو ممرضين بسبب السفر إلى الخارج جراء الأزمة الاقتصادية المستجدّة.

بالنسبة للخدمات التربوية، تحتضن منطقة السويجاني عدداً كبيراً من المدارس الرسمية والخاصة والثانويات بالإضافة إلى المعاهد المهنية، حيث يستفيد منها السكان اللبنانيون والنازحون السوريون، وبأغلبيتها تقدّم نتائج جيدة، تؤهل طلاب المنطقة للتعليم الجامعي داخل وخارج المنطقة. ولكن يبقى هناك بعض المشاكل على الصعيد التربوي أبرزها كلفة النقل العالية وكلفة القرطاسية والتجهيزات، بالإضافة إلى سوء بعض الأبنية المدرسية الرسمية منها. وهذا يتطلّب العمل على دعم تلك المدارس من خلال صيانة أبنيتها، وتوفير التجهيزات اللازمة لها. كما من الضروري أيضاً العمل، على دعم الجامعات الموجودة في اتحاد بلديات الشوف السويجاني باختصاصات جديدة تراعي حاجات سوق العمل المحلي.

على الصعيد الثقافي، ومن أهم الخدمات الثقافية التي تنعم بها المنطقة هي وجود المكتبة الوطنية في بعقلين، التي تعتبر صرحاً ثقافياً مهماً حيث يقدم خدمات متعددة من ندوات ومحاضرات ثقافية، وفي مجالات مختلفة مثل العلوم والأدب. وبالإضافة إلى المكتبة الوطنية توجد ثلاث مكتبات عامة في عين وزين وغريفة ومزرعة الشوف، هذا ممّا يساهم إلى حدّ بعيد في تعزيز النشاطات الثقافية وتوفير فرص التعلم والتربية في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، تحظى المنطقة بالنوادي الرياضية التي تعزز النشاط البدني والصحة. فيتواجد نادٍ رياضي في غريفة، بالإضافة إلى ناديين مصنفين في مزرعة الشوف وبعقلين. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فقد تمّ إنشاء ملعب رياضي في الكحلونية بمواصفات عالمية تخدم جميع أنواع الرياضات. وبالنسبة لبعض أصحاب المصالح فإنّ النشاطات الشبابية ليست على المستوى المطلوب كون الأندية الشبابية والرياضية شبه منكفئة عن نشاطها بسبب ضعف القدرات المادية المطلوبة لتمويل المشاريع.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنّ اتحاد بلديات الشوف السويجاني يفتقد إلى الحدائق العامة التي توفّر ملاذاً للراحة والترفيه والمشي وممارسة الرياضة لكافة الفئات العمرية في المنطقة خاصة وأن هناك غياب للأنشطة الموجهة للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة. بناءً على هذا الواقع، يتوجب العمل على توفير تلك المساحات بهدف التخفيف من حدّة الأزمات وتداعياتها النفسية والمعنوية على المجتمعات المحلية.

بشكل عام، يظلّ التحدي الاقتصادي والمالي المتردي عائقاً أمام تحسين الخدمات عموماً وتنمية المنطقة.

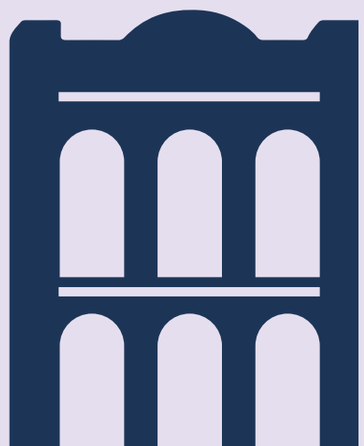

الواقع الاقتصادي ومصادر الدخل الأساسية

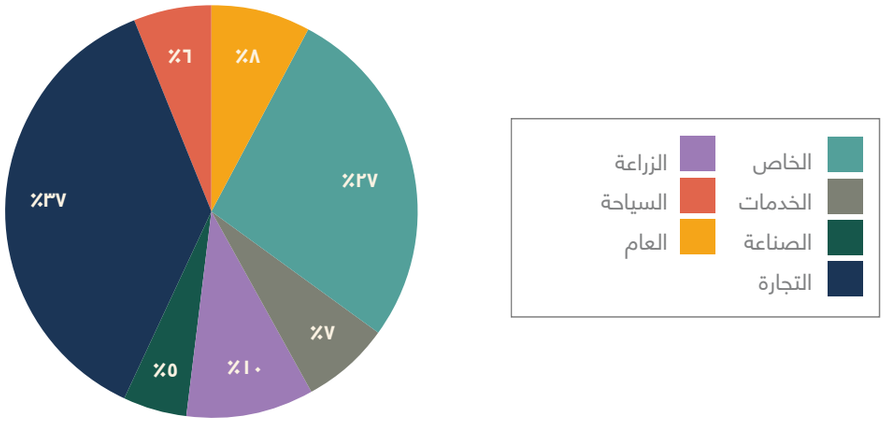

شكل ٩: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

القطاع الوظيفي

الوظائف العامة

تتراوح نسبة العاملين في القطاع العام من القوّة العاملة في بلدات اتحاد بلديات الشوف السويجاني حوالي ٨٪ (شكل ٩). أمّا بالنسبة لمجالات العمل ضمن القطاع العام فتضم الإدارات كالجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، المدارس الرسمية والبلديات إضافةً إلى مؤسسات ودوائر رسمية كتلك الموجودة في بلدة بعقلين: مركز كهرباء لبنان، مركز أوجيرو، المحكمة المدنية والمحكمة المذهبية، مفرزة الشرطة القضائية وغيره. أمّا مراكز هذه الوظائف فتتواجد إمّا داخل بلدات الاتحاد أو خارجها. تتوزّع نسب العاملين في القطاع العام بحسب الجندر وفق التالي ٧٥٪ ذكور و٢٥٪ إناث.

القطاع الخاص

يضمّ القطاع الخاص ما يقارب الـ ٢٧٪ من نسبة القوّة العاملة في بلديات الاتحاد. وتتضمن مجالات العمل ضمن هذا القطاع، التعليم في المدارس الخاصة والتوظيف ضمن الشركات الخاصة والمصارف والمطاعم وغيرها من المؤسسات المتواجدة ضمن أو خارج نطاق الاتحاد. تتوزّع نسب العاملين في القطاع الخاص بحسب الجندر وفق التالي ٦٠٪ ذكور و٤٠٪ إناث. مع الإشارة إلى أنّه لا يزال القطاع الخاص متوسط الحجم في الاتحاد نظراً للاستثمارات المتوسطة الموجودة فيه والتي تتجه بمعظمها إلى القطاع التجاري، وفي السنوات الأخيرة وفي ظلّ الأزمة الاقتصادية، إلى القطاع الزراعي.

قطاع المهن والحرف (أعمال حرفية ومهنية ومعمارية وغيرها)

تُقدّر نسبة العاملين في قطاع المهن والحرف بحوالي ٧٪ من مجموع القوّة العاملة ويحتل الذكور النسبة الأكبر (٧٥٪) حيث يعملون في مجال أعمال البناء (دهان، بلاط، كهرباء، صحية) وفي أعمال حرفية وصناعية كالنجارة والحدادة. وال٢٥٪ المتبقية هي للإناث حيث يعملن في الخياطة، تصفيف الشعر والتزيين والتصنيع الغذائي. مع الإشارة إلى أنّ فئة الشباب والكبار تشكّل القسم الأكبر من نسبة العاملين في هذا القطاع الذي يشغل، بالإضافة إلى المجالات السابقة، مجالات العمل الصحي، التربوي، الاجتماعي، المعماري والمصرفي.

قطاع الزراعة

لا تشكّل الزراعة مصدراً رئيسياً لدخل الأسر في بلدات اتحاد بلديات الشوف السويجاني حيث يعمل حوالي ١٠٪ فقط من إجمالي القوّة العاملة في هذا القطاع أغلبيتهم من الذكور من فئتي الشباب والكبار (حوالي ٩٠ ٪). تُقدّر مساحة الأراضي الزراعية بحوالي ١٤ كلم مربع (٢٤٪ من مساحة الاتحاد) وتتعدّد فيها أنواع المزروعات ليشكل الزيتون والفاكهة كالعنب والتفاح والإجاص الإنتاج الأول والأهم. أما المحاصيل الزراعية الأخرى من الفاكهة فهناك الكرز، الخوخ، الدراق، والتين. ومن الخضار هناك البندورة، الخيار، الكوسى، الباذنجان، واللوبيا.

وتعتبر الثروة الحيوانية ضئيلة بشكل عام في المنطقة بسبب غلاء العلف الحيواني وغياب الدعم المادي لشرائه وعدم وجود طبابة بيطرية كافية في المنطقة. وتعتبر بعقلين أكبر مركز لتربية المواشي تليها كل من غريفة وعينبال. أما تربية الدواجن فتقتصر على اقتناء عائلات المنطقة للدواجن في حدائقها لاستهلاكها الخاص (بمعدل ٨ إلى ١٠ دجاجات). أما المزارع الصناعية، فهي جد قليلة وتتمركز في عين وزين وغريفة وعينبال. بالنسبة إلى تربية النحل، يبقى عدد المناحل قليل لكنّه قابل للتطوير بسهولة لمصلحة الانتاج الزراعي ككل.

ومع أنّ الزراعة لا تشكل مصدراً رئيسياً للدخل في الاتحاد، غير أنّه من الجدير ذكره وجود تسعة تعاونيات زراعية حيث تُبذل جهود كبيرة لتشجيع المزارعين عبر تلك التعاونيات الموجودة في بعقلين، عين وزين وغريفة، كما يوجد أيضاً تعاونية للزيتون والزيت في بعقلين وبراد للمنتوجات الزراعية في السمقانية. وقد ذكر عدد كبير من المزارعين الذين شاركوا في الجلسات التشاورية بأن المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الزراعي تتلخّص في غلاء البذور والأسمدة والمبيدات، غلاء اليد العاملة، نقص المياه، غياب مصادر الطاقة، وضعف القدرة على تصريفه، حيازة الأراضي صغيرة المساحة بسبب التوريث (تفتّت الملكيات الزراعية)، غياب التخطيط الزراعي، وغياب المستودعات المركزية والبرادات.

قطاع الصناعة

لا تتجاوز نسبة العاملين في الصناعة ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني الـ ٥٪ من إجمالي القوّة العاملة في هذا القطاع أغلبيتهم من فئتي الشباب والكبار بنسب متساوية تقريباً بين الجنسين. هذا ويبقى أفق الصناعة الثقيلة في الاتحاد محدود حيث لا توجد مصانع أو معامل كبيرة الحجم.

لا يتعدى القطاع الصناعي في اتحاد بلديات الشوف السويجاني وجود بعض الصناعات اليدوية الخفيفة التي تلبي حاجة السوق المحلية والوطنية منها صناعة المنتوجات الزراعية والحيوانية كصناعة الحليب ومشتقاته من الألبان والأجبان، الصناعات الغذائية كالمونة البلدية (مربيات، زيت، ماء الزهر والخل والدبس..)، المشاغل الحرفية التي تؤدي خدمات الصيانة والتصليح للأجهزة المستعملة من سيارات وآلات زراعية، معامل الألمينيوم ومعامل صناعة البلاط وقطع الحجارة ومجبل للباطون الجاهز، صناعة الصابون، صناعة الألبسة، وبعض الأشغال اليدوية. يتمّ استهلاك أغلبية الإنتاج داخل بلدات الاتحاد، كما يتمّ تصديره إلى البلدات المحيطة.

يعاني قطاع الصناعة في المنطقة من النقص بالتوجيه والتدريب لرفع المستوى الصناعي، ضعف الترويج للمنتجات الحرفية بالإضافة إلى كلفة النقل وتطوير الآلات وتحديثها، مشاكل الطاقة والانقطاع الدائم للكهرباء. هذا مع ضرورة الإشارة إلى أن معظم المؤسسات الصناعية صغيرة ومتوسطة الحجم لا قدرة لها على التوسع لجهة عدد العمال وخلق فرص عمل جديدة.

قطاع التجارة

يعتبر قطاع التجارة من أهم القطاعات التي تؤمن مصادر للدخل حيث تقدر نسبة العاملين في هذا القطاع بحوالي ٣٧ ٪ من مجموع القوّة العاملة، معظمهم من الذكور الشباب والكبار.

تتمركز النشاطات التجارية لاتحاد بلديات الشوف السويجاني بشكل رئيسي في أسواق بعقلين وجديدة الشوف (بقعاتا) لكنّ هذا لا ينفي وجود محلات ومؤسسات تجارية في بقية بلدات المنطقة، وهي بمعظمها من الحجم الصغير والمتوسط. يقوم العمل التجاري في الاتحاد على محال لبيع المواد والمنتجات الغذائية من خضار وفواكه لحوم وحلويات، بالإضافة إلى محال تجارية لبيع الألبسة، الخرضوات، مواد البناء، المفروشات، والأجهزة الخليوية. كما يوجد ضمن بلدات الاتحاد محطات للمحروقات وعدد من المطاعم والأفران بالإضافة إلى تجارة السيارات وقطع الغيار.

يعاني القطاع التجاري من مشاكل رئيسية أبرزها فقدان مصادر الطاقة حيث الانقطاع شبه التام للكهرباء وصعوبة الحصول على بديل لها بسبب كلفتها العالية، الإيجارات المرتفعة للمحال، وما يتمّ لحظه في قطاع التجارة هو انتشار المؤسسات التجارية بشكل واسع وفطري دون تخطيط أو دراسة.

من هنا، وكأبرز الحلول المقترحة للقطاع التجاري، الاعتماد على دراسات مسبقة وموجهة تحدد متطلبات السكان المقيمين والزوار من حيث نوعية هذه المؤسسات وأحجامها.

قطاع السياحة

بالرغم من أنّ اتحاد بلديات الشوف السويجاني يتمتّع بمساحات حرجية خضراء واسعة، ويتميّز بسحر مناظره الخلّابة، إلّا أنّ نسبة السكان العاملين في القطاع لا تتخطى الـ ٦٪ من مجموع القوّة العاملة وبنسب متساوية

بين الذكور والإناث من فئة الشباب. فبينما يتواجد ضمن بلدات الاتحاد العديد من الموارد الطبيعية من جبال وينابيع ومغاور، إضافةً إلى المروج والوديان والمعالم الأثرية والأنهر، تقتصر المؤسسات السياحية المتوفرة على بعض بيوت الضيافة، بالإضافة إلى المطاعم والمقاهي بجانب الأنهر الموجودة في بعقلين وغريفة.

وبالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تؤثر على حركة الزائرين من المناطق الأخرى، يشكو القطاع السياحي في الاتحاد من مشاكل متعددة أهمها غياب التخطيط السياحي لجهة عدم وجود خطة إعلامية وتسويقية للمنطقة إن على المستوى المحلي أو الوطني، ضعف القدرات البشرية العاملة في القطاع، عدم تنظيم مشاريع وأنشطة سياحية جامعة، الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار المحروقات التي تؤثر على حركة الزائرين من المناطق الأخرى. كل ذلك ساهم ولا يزال في إعاقة القطاع السياحي وتطويره وهذا يتطلب العمل الجادّ وتضافر الجهود بين البلديات واتحاد البلديات والمؤسسات السياحية العاملة ضمن الاتحاد من أجل وضع خطة سياحية شاملة، تحرك الخارطة السياحية المطروحة من قبل الاتحاد لكافة المعالم السياحية في المنطقة وتهدف إلى تفعيل وتطوير القطاع السياحي بشكل عام في الاتحاد.

التحويلات من الخارج

كما سبق وذكرنا، بأنّ ظاهرة الاغتراب بدأت في المنطقة إبّان العقود الأخيرة من القرن العشرين حيث بدأ الكثير من السكان يغادرون المنطقة بحثاً عن حياة أفضل في الدول الأخرى، بالإضافة إلى عوامل متعددة أفرزتها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتتالية التي عصفت بالبلاد كفقدان فرص العمل، غياب الأمن والاستقرار، الغلاء الفاحش، وغير ذلك. هذا وتُعتبر نسبة الاغتراب ضمن بلدات الاتحاد مرتفعة نسبياً حيث تصل إلى حدود ٢٨٪ من عدد السكان المسجّلين.

ويذكر أنّه يوجد نوعان من المغتربين، منهم من تركوا بلداتهم وهاجروا مع عائلاتهم منذ زمن طويل وهؤلاء قلّما يتواصلون مع أقاربهم، ومنهم من هاجر حديثاً بداعي العمل ومعظمهم من الفئة الشابّة، وهم على تواصل دائم مع الأهل.

لا ينتمي جميع المغتربين إلى الطبقة الميسورة، فالبعض القليل منهم ميسور الحال، والبعض الآخر يكفي نفسه وعائلته. ويُذكر أن الأغلبية الساحقة من المغتربين يقومون بدعم عائلاتهم وأقاربهم خاصة في ظلّ الضائقة الاقتصادية المستجدّة لتلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والإيجار والفواتير والمساعدة في حالات الطوارئ وشراء السلع والمنتجات أو لتعليم أفراد العائلة، أو للاستثمار العقاري كشراء أو بناء عقارات، أو تمويل أعمال صغيرة ومشاريع.

وقد بادر بعض المغتربين إلى تمويل بعض الخدمات التي عجزت البلديات عن القيام بها بسبب انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية. وتشمل هذه الخدمات: دعم مولدات الاشتراك التابعة للبلديات عبر شراء المحروقات لها، دعم العائلات الأكثر فقراً في البلدات وخاصة خلال أزمة جائحة كورونا، التبرع بالأموال أو الموارد الأخرى لمساعدة البلديات على تنفيذ مشاريع لتحسين البنى التحتية مثل الطرق والمشافي، وأيضاً شراء الأدوية المزمنة للمرضى بسبب انقطاع بعضها وارتفاع أسعارها.

تحليل الوضع الاقتصادي/مصادر الدخل

بحسب ما تبيّن أعلاه، يُعد توفر اليد العاملة في المنطقة، من أهم العوامل التي تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في اتحاد بلديات الشوف السويجاني حيث يوجد عدد كبير من العمال المهرة ممّا يسهّل الاستثمار من خلالهم ضمن القطاعات المختلفة وخاصة في القطاع الاقتصادي. ويرتكز الاقتصاد المحلي في اتحاد بلديات الشوف السويجاني على القطاع التجاري بنسبة كبيرة، وعلى القطاع الوظيفي سواء الخاص أو العام، الذي بات يعاني في ظل الأزمة من تدني في قيمة الرواتب.

سيركز هذا القسم من التحليل على قطاعات الزراعة، السياحة والصناعة والتي تبيّن خلال العمل الميداني ونتيجة اللقاءات والمناقشات مع الأطراف المعنية أنهم يشكّلوا فرصةً حقيقية لدفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اتحاد بلديات الشوف السويجاني إلى الأمام.

بالنسبة للقطاع الزراعي، وعلى رغم وجود مساحات غير مستغلة من الأراضي، وهذا ما يعتبر مورداً هاماً في المنطقة يمكن استغلاله في الزراعة، تعتاش نسبة قليلة من السكان من الزراعة. فالزراعة تؤمن مورداً مكمّلاً للدّخل الذي يحصلون عليه من أعمالهم الأساسية. لكن بعد الأزمة الاقتصادية وانهيار سعر صرف العملة الوطنية، باتت عودة النشاط الزراعي تعتبر فرصة كبيرة يمكن من خلالها استعادة الدور الاقتصادي الرئيسي للزراعة في المنطقة وتوفير فرص عمل وزيادة الإنتاج المحلي، على رغم المشاكل التي يعاني منها القطاع.

ولعلّ أبرز مشاكل القطاع الزراعي: الكلفة العالية للإنتاج وكساده، ضعف الإرشاد الزراعي، اعتماد أساليب ريّ تقليدية، رش المبيدات والتسميد العشوائيين، غياب وسائل التخزين والتبريد، عدم فحص التربة لتحديد نوعية المزروعات المناسبة لها، وضعف التسويق.

وبما أن الزراعة يمكن لها أن تشكّل مصدراً هاماً وثابتاً للدخل، فمن الضروري العمل الجادّ وبتضافر جهود كل من البلديات والفعاليات والتعاونيات والوزارة المعنية، لتطوير القطاع الزراعي وتطوير الخبرات العلمية الزراعية للمزارعين تحقيقاً للإكتفاء الذاتي. ولا ننسى ضرورة تفعيل دور التعاونيات الزراعية والحيوانية وتوسيع نشاطها والعمل على تدريب الشباب العاطل عن العمل على المهارات الزراعية بهدف توفير فرص عمل لهم للحدّ من البطالة.

بالنسبة للقطاع السياحي، يعتبر وجود المقومات الطبيعية والأثرية في اتحاد بلديات الشوف السويجاني (غابات، أحراج، سهول، أنهر، بيوت تراثية، منشآت أثرية، جسور، مدافن ومطاحن...) بالإضافة إلى الأماكن السياحية ومراكز الاصطياف من البنى السياحية الأساسية في المنطقة، حيث تعزز هذه المعالم السياحية الجذب السياحي، وتوفّر فرصاً اقتصادية إضافية في المنطقة من خلال توفير احتياجات السياح.

على مستوى البنى السياحية الأخرى، لدى بلدات الشوف السويجاني خطة سياحية مقترحة من قبل الاتحاد، تتحدّد عبرها مسارات ودروب تمر بأبرز المواقع الطبيعية والأثرية المهمة. كما يوجد العديد من بيوت الضيافة في مزرعة الشوف والكحلونية. لكن رغم ذلك، يفتقر القطاع إلى البنى السياحية اللازمة له، إن من حيث الإعلان والإعلام، أو من حيث تفعيل الخطة السياحية المقترحة والترويج لها، أو حتى الاستثمار في المشاريع السياحية. لذلك، فإنّ هذا الواقع يتطلّب العمل الجدّي على إعادة هيكلة وبناء المؤسسات السياحية وإكسابها مهارات بمعايير الجودة المطلوبة للخدمات السياحية، من أجل إتقان الثقافة السياحية، كما العمل لتفعيل الصيانة المستمرة للبنى التحتية في المنطقة.

أما من ناحية الفرص، فيتزايد اهتمام السياح والمغتربين بالمنطقة، ممّا يفتح آفاقاً لتطوير السياحة وخلق فرص اقتصادية جديدة، من هنا ضرورة العمل على استغلال مثل هذه الفرص لجذب السياح لتكرار زيارة المنطقة ونقل تجربتهم السياحية إلى محيطهم.

صناعياً، يُعد ضعف القطاع الصناعي أحد التحديات الرئيسية، حيث يتركز القطاع على الصناعات المتوسطة والحرفية كصناعة المنتوجات الزراعية والحيوانية، الألمينيوم والبلاط والألبسة وصناعة الصابون وغيرها. وتعاني المؤسسات الصناعية، وهي بغالبيتها صغيرة ومتوسطة الحجم، من قلّة الاستثمار وقلّة الترويج للمنتجات، بالإضافة إلى النقص بالتوجيه والتدريب لرفع المستوى الصناعي، عدا مشاكل الطاقة والانقطاع الدائم للكهرباء.

بالنسبة للتجارة، فالقطاع محدود في الاتحاد حيث يعتمد وبشكل كبير على المؤسسات التجارية القائمة دون دراسات مسبقة وموجهة لتحديد احتياجات السكان، فتنتشر المؤسسات التجارية لبيع المواد والمنتجات الغذائية ومواد البناء والألبسة والمفروشات وغيرها بشكل واسع وفطري دون تخطيط أو دراسة. مع الإشارة إلى تأثر المنطقة في هذا القطاع بفقدان مصادر الطاقة حيث الانقطاع شبه التام للكهرباء وارتفاع كلفة المحروقات وضعف النقل العام، ممّا يؤثر على حركة التنقل والتجارة.

وكون الحديث يدور حول الوضع الاقتصادي ومصادر الدخل في الاتحاد، لا بدّ أن نشير إلى مشروع من شأنه أن يساهم في تعزيز الحركة الاقتصادية في المنطقة ككل،

ألا وهو سوق الجبل (الحسبة) الذي يقوم البنك الألماني للتنمية (KFW) بتمويله. المشروع ينفذ بالشراكة بين اتحاد بلديات الشوف السويجاني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبالتعاون مع الجمعيات والتعاونيات الزراعية والبيئية في المنطقة ومحمية أرز الشوف وكل المزارعين والمنتجين الزراعيين وتجار الشوف. يتمّ حالياً إنشاء السوق في بلدة الكحلونية منطقة الصليّب، حيث سيلعب دوراً أساسياً في التنمية الزراعية البيئية والسياحية المستدامة، والذي سيعتبر مركزاً محورياً للنشاطات التجارية.

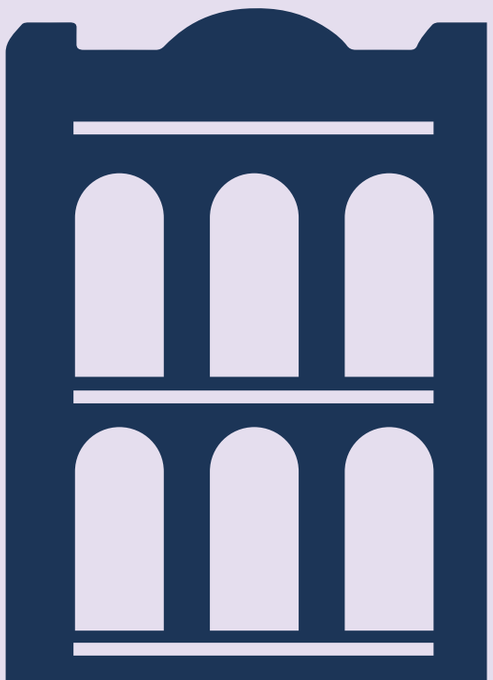

التوجهات الاستراتيجية

يتضمن هذا الجزء من التقرير عرض التوجهات الاستراتيجية للقطاعات الإنتاجية المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني مع التركيز على قطاعات الزراعة، السياحة والصناعة التي تشكل فرصةً حقيقيةً لتنمية اجتماعية واقتصادية محلية سليمة. تمّ وضع واقتراح هذه التوجهات بناءً على الواقع الموجود وعلى التحليل النوعي لهذه القطاعات والتي تمّ عرضهما ضمن الأجزاء السابقة.

أمّا بالنسبة للقطاعات الأخرى الموجودة كالتجارة والخدمات، فهي حتماً ستبقى قائمة ضمن مدن وبلدات الاتحاد، ولكن يمكن أيضاً تنميتها بشكلٍ يتماشى مع رؤية وتوجهات الاتحاد.

فبالنسبة لقطاع التجارة في اتحاد بلديات الشوف السويجاني، يتألق القطاع كواحدٍ من أهم القطاعات المؤثرة في ديناميات الاقتصاد المحلي. يُعَدُّ هذا القطاع مصدراً حيوياً لتوفير الدخل والاستقرار، فضلاً عن أنّه يشغّل نسبة ملحوظة من القوى العاملة في البلديات. تجسد عمليات البيع والشراء والترويج والتسويق في الاتحاد من خلال شبكة متنوعة من المحلات التجارية الصغيرة الحجم، لكن يظلّ التحدي الرئيسي هو تلبية احتياجات السوق المحلي النامية.

ينبغي تعزيز تطوير هذا القطاع من خلال توجيه الجهود نحو عدة جوانب:

أولاً، توجيه جهود التدريب نحو التجار من خلال تقديم دورات تعليمية حول أسس البيع، والشراء، وفنون الترويج والتسويق. هذا سيسهم في تعزيز مهاراتهم وزيادة إيراداتهم.

ثانياً، ينبغي تشجيع استثمارات جديدة في هذا القطاع لاستدراك نقص الوظائف واحتواء هجرة الشباب. على سبيل المثال، يمكن تنظيم معارض وأسواق تجارية لجذب المستثمرين وزيادة التدفقات المالية.

ثالثاً، يلزم حماية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة من التحديات المحتملة، ممّا يعزز من استدامتها ونموها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تشجيع المبادرات التجارية الفردية عبر الإنترنت، ممّا يتيح للتجار فرصاً أوسع في الوصول إلى العملاء.

رابعاً، يشكل دور المرأة والشباب عنصراً مهماً في تطوير القطاع التجاري. يمكن تحفيزهم على إقامة مشاريع صغيرة بالتعاون مع منظمات محلية، وذلك عبر تبادل المعرفة والتنسيق المستدام.

خامساً، يجب أن يتمّ إرشاد الجهود نحو تلبية احتياجات السكان المحليين من خلال دراسات مسبقة تحدّد أنماط وأحجام المؤسسات المطلوبة.

أخيراً، يمكن استكمال هذه الجهود من خلال إطلاق مشاريع متعلقة بالطاقة البديلة، ممّا يعزّز من استدامة هذا القطاع ويحقق التوازن بين التطوير الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

هكذا، يتجلى دور قطاع التجارة في اتحاد بلديات الشوف السويجاني كعنصر أساسي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تنمية المشاريع وتوجيه الاستثمارات وتشجيع روح المبادرة والتنسيق المجتمعي.

أمّا قطاع الخدمات فله مكانة أساسية وحيوية في دعم وتعزيز القطاعات الأخرى. إذا كان التركيز على تطوير قطاعي السياحة والزراعة، فإنّ توفير الخدمات الأساسية والاجتماعية يصبح أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على استدامة الحياة في البلدات. هنا، يمكن بناء العمل على النقاط التالية:

فيما يتعلق بالخدمات الصحية، يجب تعزيزها وتوفير المستلزمات الطبية والأدوية الضرورية. يمكن تنظيم حملات توعوية صحية لزيادة الوعي بأهمية الصحة والوقاية من الأمراض. يجب أيضاً تفعيل دور المستوصفات ودعمها من خلال تنظيم حملات توعية صحية وتوفير الموارد اللازمة لها. بالنسبة للنوادي الرياضية والجمعيات، فيجب دعمها لتنظيم مجموعة متنوعة من الأنشطة الرياضية والاجتماعية، ممّا يسهم في تعزيز الترفيه والصحة. ويجب الاهتمام بتجهيز وصيانة البنى التحتية للضمانات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والطرق. كما يجب تعزيز الوعي بأهمية فرز النفايات من مصدرها وتسهيل عمل معمل الفرز، ممّا يساهم في الحفاظ على البيئة وتقليل التلوث. ويمكن أيضاً النظر في ترميم المدارس الرسمية القديمة لتحسين بيئة التعليم وتوفير فرص تعليمية أفضل للأجيال الصاعدة.

باختصار، يعمل اتحاد بلديات الشوف السويجاني على تحقيق توازن شامل في توفير الخدمات الأساسية والاجتماعية، ممّا يعزّز جودة الحياة والاستدامة في المنطقة.

قطاع الزراعة

كما تبيّن خلال عرض واقع القطاعات والإمكانات والموارد المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني، فإنّ

القطاع الزراعي يشكّل فرصةً كبيرة وحقيقية لسكان المنطقة لجهة تحسين وضعهم الاقتصادي وزيادة فرص العمل للشباب وللأسر. وكون العديد من سكان المنطقة يمارسون الزراعة بشكلٍ غير احترافي حيث يعتبرونها مورد دخل ثانوي وإضافي، يمكن من خلال بعض التدخلات والبرامج والمشاريع تحقيق نقلة نوعية على مستوى هذا القطاع. ومن بين هذه التوجهات:

- تطوير اليد العاملة المشاركة في القطاع الزراعي، وتزويدهم بأساليب زراعية حديثة، ليكتسبوا المعارف والخبرات الزراعية الفنية الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، يأتي دعم التعاونيات الزراعية على رأس الخطط المهمة، حيث يُقدم لها الدعم من خلال توفير الآليات والمستلزمات الزراعية الضرورية، ووضع آلية منظمة لتنظيم استخدام المزارعين لهذه المستلزمات.

- تشجيع المزارعين على اعتماد الإنتاج الحيواني وتربية النحل يعتبر جزءاً من التوجهات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن التوجهات البحث عن سبل للاستفادة الأمثل من مصادر المياه كالينابيع والمياه الجوفية، بهدف تجنب هدر المياه واستدامتها.

- ضرورة إقامة حضانة لبذور الشتول الزراعية، ممّا يسهم في توفير البذور المحلية ويقلل من الاعتماد على الاستيراد. وتعكف التوجهات أيضاً على تعزيز التوعية وتوفير المساعدة الفنية، إلى جانب تنشيط دور التعاونيات الزراعية، بما في ذلك تعاونية مزارعي الزيتون في منطقة الشوف.

لا يقتصر التطوير على الزراعات التقليدية فحسب، بل يُسعى أيضاً إلى إجراء دراسات علمية دقيقة تهدف لاكتشاف زراعات جديدة ذات قيمة مضافة، والتركيز على النباتات الطبية التي يمكن أن تجد طلباً في الأسواق الخارجية. وتركز التوجيهات على التشجيع للزراعات العضوية، وهي الزراعات التي يبدي السكان إقبالاً عليها نظراً لقلقهم من استخدام المبيدات الزراعية الضارة للصحة. كما يجب أيضاً التركيز على تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات جاهزة من خلال إنشاء مصانع حرفية لتجفيف الفاكهة وتعليب المنتجات الزراعية.

تأخذ التوجهات أيضاً في اعتبارها تحسين نظام الرّي، من خلال إقامة مشاريع ريٍّ حديثة تساهم في الحفاظ على الأراضي الزراعية. وأخيراً، يجب التركيز على تحسين جودة التربة وتحقيق أقصى استفادة من المياه من خلال استراتيجيات مدروسة وعمليات توعية.

تظهر هذه الخطط والتوجهات جهوداً جادة للارتقاء بالقطاع الزراعي ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني، وتحقيق تحول إيجابي يعود بالنفع على المزارعين والمجتمع المحلي بشكل عام.

قطاع السياحة

إنّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السكان عامّة والتي أصابت معظم العائلات في اتحاد بلديات الشوف السويجاني كما باقي المناطق اللبنانية، تفترض العمل الحثيث لإيجاد وتوفير مصادر أخرى للدخل تتيح لها العيش الكريم. ويتمتّع اتحاد بلديات الشوف السويجاني بوجود موارد طبيعية وأثرية وفيرة تشكل المقومات الأساسية التي يمكن البناء عليها لتنشيط القطاع السياحي في الاتحاد.

أمّا أحد أهم هذه التوجهات، فهو تفعيل الأماكن السياحية وتشجيع السياحة الصحية والبيئية. يتضمن ذلك تطوير وصيانة المعالم السياحية وتوفير البنى التحتية اللازمة لاستقبال الزوار. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تفعيل الخارطة السياحية المقترحة للمنطقة، والتي تحدد المواقع السياحية الرئيسية. يمكن تنشيط هذه المواقع من خلال إنشاء دروب ومسارات سياحية تربط بينها، ممّا يسهم في جذب الزوار.

ترويج السياحة عبر الإنترنت أمراً ضرورياً أيضاً. يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية للتعريف بمناطق الجذب السياحي في المنطقة وجذب المزيد من السياح. وبالنسبة للضيافة، يجب تدريب أصحاب المنازل والبيوت الصغيرة على إدارتها والتسويق لها بفعالية خارج الاتحاد لجذب المزيد من النزلاء.

الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في جذب السياح. تنظيم مهرجانات سنوية تجمع المغتربين وتحفزهم على الاستثمار في المنطقة يمكن أن يكون له تأثيراً إيجابياً على الاقتصاد المحلي.

التكامل بين قطاع السياحة والزراعة يمكن أن يعزز من تقديم منتجات محلية للسياح وزيادة فرص العمل في المنطقة.

وأخيراً، التعاون والتنسيق بين مختلف المكونات المجتمعية من بلديات وجمعيات ونوادي وقيادات محلية والقطاع الخاص يعتبر ضرورياً لتفعيل القطاع السياحي في اتحاد بلديات الشوف السويجاني وزيادة فرص العمل والاستثمار.

قطاع الصناعة

يشكل قطاع الصناعة عاملاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، غير أنّه يمكن أن يساهم في تعزيز القطاعات الأخرى من خلال لعب دور تكميلي وزيادة قيمة إضافية ضمن الدورة الاقتصادية.

من هنا، وعلى رغم ضعف القطاع الصناعي في اتحاد بلديات الشوف السويجاني بشكل عام، يمكن تعزيز القطاع من خلال استمرار الحرف التقليدية المميزة في البلدات وحل مشاكلها ودعمها بالمستلزمات الضرورية. يُفضل أيضاً ربط المنتجات الحرفية، وخاصة الحياكة وأشغال الإبرة والتطريز التي تحمل الطابع التراثي، بالمعارض لإيجاد فرص عمل أكثر. كما يجب حماية الصناعات الصغيرة المتوفرة وتطوير بعض الحرف التصنيعية من خلال دورات تدريبية متخصصة ترفع من الكفاءات والمهارات. تأسيس تعاونيات للحرف المتشابهة يمكن أن يساعد على تخطي العقبات المالية التي تواجه الحرفيين عند العمل بشكل فردي.

ويجب أيضاً العمل على زيادة الوعي بأهمية الحرف التقليدية من خلال إقامة نوادي وجمعيات والتعاون مع البلديات. يتطلب الأمر أيضاً حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية وتأمين أسواق لتصريف الإنتاج على الصعيدين المحلي والدولي.

لا يمكن التقليل من أهمية الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة كوسيلة للحدّ من التأثير البيئي وتحقيق استدامة في الإنتاج الصناعي. بالتالي، من خلال تبني هذه الإجراءات وتنفيذها بشكل فعّال، يمكن تعزيز القطاع الصناعي في اتحاد بلديات الشوف السويجاني وزيادة دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

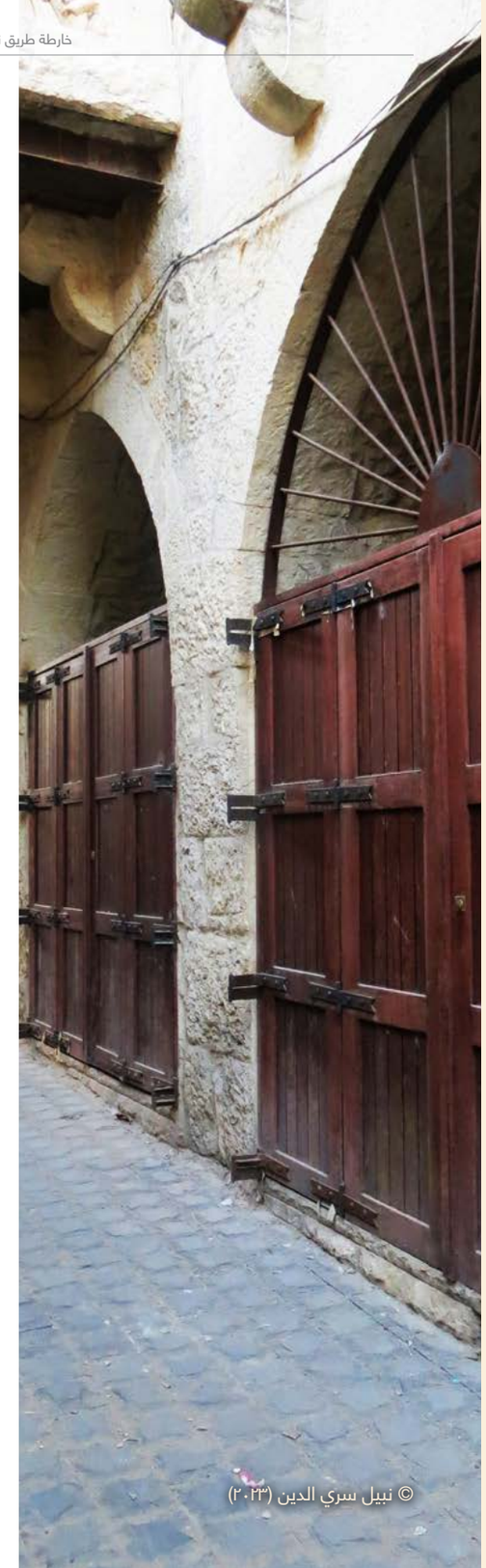
© نبيل سري الدين (٢٠٢٣)

نحو خطة اقتصادية-اجتماعية

بناءً على الجلسات التشاورية وورش العمل التي تمّت مع ممثلين عن البلديات المنضوية ضمن اتحاد بلديات الشوف السويجاني، كان التوافق على اعتماد الرؤية التالية:

> **"اتحاد بلديات الشوف السويجاني، هي دوحة الجبل الأشمّ، عابقة بأريج أحراجها وغاباتها، مشرقة بمعالمها وثقافاتها، زاخرة بزراعاتها وصناعاتها، عامرة بهمم أبنائها وزوّارها."**

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية يجب أن تتضافر جهود البلديات والقطاعين الأهلي والخاص إضافةً إلى المجتمعات المحلية والعمل سوياً في سبيل تنمية اجتماعية اقتصادية تستند على مقومات المنطقة وتستفيد من الفرص المتاحة. وبحسب نتائج الدراسة، يجب أن يتمّ التركيز في اتحاد بلديات الشوف السويجاني على تنمية قطاعات الزراعة، السياحة والصناعة نظراً للمقومات البشرية والطبيعية والمادية المتوفّرة والتي يمكن البناء عليها وتطويرها نحو الأفضل.

ويتطلب العمل على تحقيق تنمية زراعية، سياحية وصناعية وضع خارطة طريق لكل قطاع تتقاطع مع بعضها البعض وتتضمّن مراحل متعددة من الواجب تنفيذها ضمن إطار زمني منطقي وبحسب توفّر التمويل لذلك. سوف تتضمّن خارطة الطريق لكل من قطاعات الزراعة، السياحة و الصناعة على التدخلاتٌ الاستراتيجية المرتبطة بأربعة عوامل أساسية هي:

١. البنية التحتية لكل قطاع
٢. الإطار المؤسساتي الموجود
٣. الموارد الطبيعية
٤. العنصر البشري المحلي

خارطة طريق القطاع الزراعي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

البنية التحتية

أهداف قصيرة الأمد

- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتشغيل الآبار للريّ

أهداف متوسطة الأمد

- العمل مع الوزارات والبلديات على وضع خطة مستدامة لصيانة البنى التحتية
- تأمين مياه نظيفة للريّ وتسويق زراعات مستدامة لا تتطلب مياه
- شق وصيانة الطرقات الزراعية
- استصلاح الأراضي الجردية الواسعة
- إنشاء أنظمة ريّ حديثة للزراعة

أهداف طويلة الأمد

- معالجة رمي وحرق النفايات في الأراضي حول البلدات

الإطار المؤسساتي

أهداف قصيرة الأمد

- تفعيل التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية والبلديات
- إنشاء لجنة زراعية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

أهداف متوسطة الأمد

- تعزيز عمل التعاونيات الزراعية والحيوانية وتفعيل دورها
- بناء علاقة متينة مع وزارة الزراعة وتعزيز التعاون
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التعاون
- بناء علاقة مع الجامعات والمعاهد للمساعدة في إعداد أبحاث زراعية
- العمل مع الدفاع المدني والجهات الأخرى لوضع وتطبيق خطة لتجنّب ومكافحة الحرائق
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على الأملاك العامة والغابات والأحراج

أهداف طويلة الأمد

- العمل على إنشاء تعاونيات زراعية وحيوانية متخصصة
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

أهداف متوسطة الأمد

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في في المنطقة والاستثمار فيها
- حماية المياه الجوفية والينابيع
- المحافظة على التربة من خلال إيجاد مطامر سليمة النفايات
- إنشاء محميات طبيعية للمحافظة على الموارد

أهداف طويلة الأمد

- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

- تدريب الشباب والسيدات على المواضيع الزراعية والتقنيات الحديثة
- توجيه الشباب للحدّ من الهجرة
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وإشراكهم في تمويل وتسويق المشاريع
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- تفعيل الإرشاد والتدريب الزراعي
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحث الأهالي على ممارسة الأعمال الزراعية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول أهمية المنتوجات الزراعية في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

- تحفيز الشباب على الانخراط في التعاونيات الزراعية والدخول في سوق العمل

خارطة طريق القطاع السياحي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

أهداف قصيرة الأمد

البنية التحتية
- تأمين الكادر البشري لحماية والمحافظة على المعالم السياحية والأثرية

الإطار المؤسساتي
- العمل على زيادة وتحفيز الاستثمارات في المشاريع السياحية

الموارد الطبيعية
- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وتحفيزهم على الاستثمار في المشاريع السياحية

أهداف متوسطة الأمد

البنية التحتية
- تأمين الخدمات الأساسية في المنطقة (مياه نظيفة – كهرباء – طرقات – صرف صحي – جمع النفايات – الخ)
- السعي لتأمين خط نقل عام إلى المنطقة لتعزيز السياحة
- صيانة إنارة الطرقات وتأمين الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية

الإطار المؤسساتي
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على المعالم السياحية، الغابات، الأحراج، الينابيع، الأنهار، إلخ
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية
- الحفاظ على الموارد الطبيعية في في المنطقة والاستثمار فيها
- حماية وصيانة الأنهار والينابيع الموجودة
- الحد من التمدد العمراني على حساب المناطق الحرجية
- المحافظة وحماية المعالم الأثرية والتراثية الموجودة في المنطقة
- إنشاء محميات طبيعية ودروب للمشي في الطبيعة لجذب الزوا والسياح

الموارد البشرية
- تحفيز العائلات على إنشاء بيوت وغرف ضيافة لتعزيز السياحة المحلية

أهداف طويلة الأمد

البنية التحتية
- صيانة الطرقات العامة وتلك التي تؤدي إلى المعالم والمناطق السياحية
- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتأمين الطاقة للمناطق والمرافق السياحية

الإطار المؤسساتي
- تفعيل وتعزيز التعاون مع وزارة السياحة والوزارات المعنية
- إنشاء لجنة محلية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء
- تعزيز التعاون بين البلديات والقطاع الخاص
- السعي لإعداد خطة سياحية للمنطقة
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التخطيط السياحي

الموارد الطبيعية
- تنظيم مهرجانات سياحية بشكلٍ دوري
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحثّ الأهالي على الانخراط في عملية التنمية السياحية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول المواقع والنشاطات السياحة في المنطقة

الموارد البشرية
- تدريب وتمكين الشباب على تأمين الخدمات السياحية
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية

خلاصة

كما يتبيّن من خرائط الطريق أعلاه، أن عملية التنمية المحلية على مستوى قطاعات الزراعة والسياحة والصناعة ليست بالعملية السهلة، ولكن غير مستحيلة. كما يتطلّب هذا المسار جهوداً محلية حثيثة إضافةً إلى موارد مالية كبيرة وآليات تنسيق ثابتة وممأسسة.

ويتبين من خرائط الطريق أنّه بالإمكان لاتحاد بلديات الشوف السويجاني، وطبعاً مع مساهمة البلديات المنضوية ضمنه، المباشرة بالخطوات التي لا تتطلّب تمويلاً كبيراً والتي يمكن أن تساعد على وضوح الرؤية لجهة الخطوات الواجب تنفيذها. فكلٌ من القطاعات المذكورة بحاجة إلى هيئة (لجنة) استشارية محليّة يتمّ السعي لتأسيسها من قبل اتحاد البلديات وتتضمّن ممثلين عن الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة وتكون مهمتهما وضع تصوّر عملي للمباشرة بتنفيذ خارطة الطريق لكل قطاع. ويجب على أعضاء هذه اللجان الإلتزام بتوفير الوقت والجهد اللازمين لتحقيق تقدّم على مستوى كل قطاع.

يلي هذه الخطوة مباشرة، قيام كل لجنة على حدة بالاتصال بالوزارات المعنية بالقطاع والتعرّف على استراتيجية وخطط الوزارات وإمكاناتها المادية والبشرية في مساعدة ودعم وتوجيه الاتحاد في عملية التنمية السياحية والصناعية والزراعية خاصةً لجهة وضع استراتيجيات محلية للقطاعات.

بعدها، تقوم اللجان القطاعية بالاتصالات اللازمة بالجامعات والجهات المانحة المعنية بكل قطاع للسعي لإيجاد التمويل والدعم التقني والبشري اللازمين من أجل إعداد ووضع استراتيجية وخطّة تنفيذية لكل قطاع. ويجب أن تستند التحضيرات لإعداد هذه الاستراتيجيات على نتيجة الاتصالات الأولية التي أجرتها كل لجنة مع الوزارات المعنية حول كل قطاع والتي أدت إلى وضوح الصورة حول الإمكانات المتاحة والتحديات المتوقعة خلال مسار عملية إعداد الاستراتيجيات والخطط القطاعية.

يجب ألا يتعدى تنفيذ المهام المذكورة أعلاه من عملية تأسيس اللجان المحلية إلى إجراء الاتصالات وتحديد الجهات الداعمة لإعداد الاستراتيجية القطاعية مدة ٦ أشهر. من المتوقع أن ينتج عن الاستراتيجية المطلوب إعدادها حول كل قطاع خطة عمل مفصّلة مع برنامج زمني منطقي وميزانية واضحة.

© نبيل سري الدين (٢٠٢٣)

© نبيل سري الدين (٢٠٢٣)